



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# مجلس الأمة

## الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الأولى - الدورة الخريفية 2012 - العدد: 10

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأحد 15 ربيع الأول 1434  
الموافق 27 جانفي 2013 (مساء)

# فهرس

محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة ..... ص 03

- عرض ومناقشة نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07، المؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1426 الموافق 28 أبريل 2005، والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم.
- رد السيد وزير الطاقة والمناجم.

**محضر الجلسة العلنية الخامسة عشرة  
المنعقدة يوم الأحد 15 ربيع الأول 1434  
الموافق 27 جانفي 2013 ( مساءً )**

قدمته أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلسكم الموقر، تطرقنا إلى بعض النقاط الهامة والمناسبة، مما سمح لنا بتقديم توضيحات إضافية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

لماذا اقترحنا هذه التعديلات؟

ماهي الأسباب؟

ماهي الأهداف الرئيسية؟

وماهي الانعكاسات بالنسبة لبلادنا؟

هذا ما أتشرف بعرضه على حضراتكم.

كما تعلمون، تمثل المحروقات أهم مصدر طاقة في العالم، واقتصاد بلادنا له علاقة وطيدة بهذه الثروة.

إن كل تطور في الساحة الطاقوية الدولية أو حتى في الساحة الوطنية قد يكون له تأثير على سياستنا الطاقوية على المدى المتوسط والبعيد.

إن أحد أهم أهداف اقتراحاتنا بالنسبة للتعديلات، هي تكيف القانون الحالي للوضع الحالية للطاقة سواء كانت وطنية أو دولية.

أولاً: فيما يخص التحولات العالمية، ماذا حدث؟ وماذا يحدث؟

سيدي الرئيس،

الجزائر كانت تصدر الغاز الطبيعي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، هذا البلد هو الأول فيما يخص استهلاك الغاز، وهي أكبر دولة في استيراد الغاز الطبيعي، ومن أهم التحولات أن هذا البلد أصبح أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، حيث اكتشف هذا البلد طريقة لاستغلال حقول غازية كبيرة، بتقنيات حديثة غير تقليدية، وهذا ما يستلزم أخذه بعين الاعتبار.

شهدت البلدان المصدرة للبتترول تغيرات كبيرة، على سبيل المثال العراق الذي يطور إنتاجه، فربما سيصبح من أكبر منتجي البترول في العالم، وكذلك جارتنا ليبيا بدأت تستعيد مكانتها فيما يخص إنتاج

**الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.**

**تمثيل الحكومة :**

– السيد وزير الطاقة والمناجم؛

– السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

**إفتتحت الجلسة على الساعة الثانية  
والدقيقة الخامسة والثلاثين مساءً**

**السيد الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسيد وزير الطاقة والمناجم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة عرض ومناقشة مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07، المؤرخ في 19 ربيع الأول 1426 الموافق 28 أفريل 2005، والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم.

ومن دون إطالة، أحيل الكلمة إلى السيد وزير الطاقة والمناجم ليعرض علينا مشروع القانون المذكور، الكلمة لكم معالي الوزير.

**السيد وزير الطاقة والمناجم:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر، لي عظيم الشرف أن أقدم لمجلسكم الموقر الخطوط العريضة لمشروع القانون المعدل للقانون رقم 05-07، المتعلق بالمحروقات؛ المشروع الذي وافق عليه المجلس الشعبي الوطني مؤخرًا بعد ما قام بإثرائه.

إنني مسرور جدا بهذه الموافقة التي جاءت عقب نقاش واسع وجاد، خلال عرض هذا المشروع الذي

ارتفاع الاستهلاك فيما يخص الوقود، الكهرباء والغاز الطبيعي تزداد ما بين 8% و 10% سنويا، حيث إن الكهرباء في الصيف تزداد ما بين 15% و 20%. اليوم نحن نستهلك ما يساوي 45 مليون طن مكافئ بترول والكهرباء، والغاز الطبيعي والوقود، فإذا وصلنا على هذا المنوال سنستهلك على مدى 10 سنوات ربما ما بين 90 إلى 100 مليون طن مكافئ بترول، هذه كمية كبيرة، فإذا لم نكن نكتسب اقتصادا قويا واحتياطا كافيا سنواجه مشاكل.

الأمر الثاني يخص احتياطات بلادنا فيما يخص المحروقات، لدينا حقول كبيرة حقيقة ولكنها تنتج منذ 56 سنة، وسيأتي اليوم الذي تتوقف فيه عن الإنتاج، أو أن الإنتاج ينخفض إذا لم نتخذ إجراءات في الحين واليوم، لأنه سيأتي اليوم الذي نكون فيه مجبرين على الاختيار ما بين ترك الاحتياطات الباقية للاستهلاك الداخلي، حيث لا يبقى إلا كمية قليلة منه للتصدير أو أن اقتصادنا لا يسمح بذلك لأنه سيكون مستقلا ولا بد أن نصدر، لكن في هذه الحالة سنواجه مشاكل فيما يخص الاستهلاك الداخلي، صحيح أننا بذلنا مجهودات كبيرة، ففي سنة 2012 اكتشفت المؤسسة الوطنية «سوناطراك» 31 حقلا بتروليا وغازيا جديدا، وهذا الرقم لم يتحقق من قبل، غير أن الاحتياطات المكتشفة لا تزال أقل من الكميات التي ينبغي أن تنتج، معناه أن احتياطياتنا في هذا المجال ستنقص بهذه الطريقة! الكثير يسأل لماذا تركزون على إنتاج المحروقات ولا تتوجهون لوسائل جديدة، أي الطاقات البديلة؟ أولا، فيما يخص الطاقة النووية، صحيح أننا نكسب كميات معتبرة من اليورانيوم، في مقدورنا ذلك، ليس لدينا خيار آخر؛ وعليه لا بد في المستقبل أن نعمل على تطوير هذه الطاقة، لكن تبقى هذه الكميات غير كافية، تتطلب إنشاء عدة محطات (1، 2، 3، 4...) لكن أين يمكن وضعها؟ على الشواطئ؟ وماهي المناطق التي نضعها فيها؟ في شواطئ البحر حيث كثافة سكانية كبيرة، أم في الجنوب حيث تقل كمية المياه أم في الشمال الذي يعتبر منطقة زلزالية، أم نختر مناطق أخرى؟ هذا يدل على أننا حتى لو طورنا هذه الطاقة تبقى غير كافية.

البترول وربما ستصبح هي كذلك دولة كبيرة في هذا الشأن، ومن بين التغيرات والتحويلات التي نأخذها بعين الاعتبار أن بعض الدول بدأت تشهد انخفاضا في إنتاجها وبعضها الآخر خرج من منظمة الدول المصدرة للبترول كأندونيسيا.

أما فيما يخص التحويلات الأخرى الخاصة بالطاقة النووية، وبعد الحدث الذي عاشته اليابان، فإن كثيرا من الدول عازمت على الخروج من الطاقة النووية ومنها ألمانيا، وواحد من الانعكاسات هو رجوع مادة الفحم، حيث بدأت ألمانيا تستورد اليوم الفحم أكثر فأكثر لتوليد الكهرباء.

هناك كذلك دول جديدة، ربما ستصبح من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي في آسيا الوسطى وبعض دول إفريقيا كالموزمبيق.

رغم هذه التحويلات، فإن المحروقات والفحم يمثلان 87% من الطاقة في العالم، منها 3/2 البترول والغاز و1/3 الفحم. الناس يتكلمون كثيرا عن دور الطاقة النووية، حيث لا تمثل هذه الأخيرة إلا 5% من الاستهلاك في العالم.

أما الطاقة التي تتولد عن المياه والسدود، فهي تمثل 6%، أما الطاقات المتجددة المنبثقة عن الطاقة الشمسية والرياح، فهي لا تمثل إلا 1.6% من الطاقة المستهلكة في العالم.

ماهي الخلاصة؟ الخلاصة هي أنه اليوم وغدا تبقى المحروقات العنصر الأساسي للطاقة في العالم، وبالتالي لا بد أن نأخذها بعين الاعتبار، لا يوجد بديل على المدى المتوسط، لذا فإن التعديلات المقترحة والواردة في نص القانون من أجل الرفع من قدراتنا في هذه المادة واحتياطياتنا فيما يخص المحروقات، وهذا لن يبقى كبلد مُصدِر ويلعب دورا في الساحة الطاقوية العالمية، وكما تعرفون نحن نحتاج إلى مدخول المحروقات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا.

ثانيا: فيما يخص الساحة الوطنية؛ هناك أمران هامان:

الأول، هو الاستهلاك، فيما يخص نمو استهلاكنا للسنوات الأخيرة لم نعرفه سابقا، حيث إن نسبة

بالنسبة للفحم عندنا كميات صغيرة وهي غير كافية وسنشرع في استغلالها وسننشئ محطة أو محطتين أو ثلاث أو أربع محطات لكن هذا غير كاف، حتى وإن جندنا جميع عناصر الطاقة فهذا لا يكفي.

ثالثاً، فيما يخص طاقة المياه التي تأتي من السدود، كما نعرفون لنا الكثير من هذه السدود، لكن لا نستعملها في توليد الكهرباء بل نتركها للفلاحة والشرب، هناك الكثير أيضاً ممن يقول لم لا تستعملون الطاقة الشمسية؟ لقد أعطانا الله الشمس من دون استغلال! وكذلك الشأن بالنسبة لطاقة الرياح، هذا صحيح، عندنا برنامج وطني طموح وكبير، خلال 20 سنة سنصرف حوالي 100 مليار دولار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بمساعدة ودعم الدولة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر، اليوم الوحدة الحرارية للكهرباء (KH) كيلوات/سا، التي تستخرج من الطاقة الشمسية تكلفتها 20 إلى 30 مرة أكبر مقارنة بتكلفتها باستعمال الغاز التي تنتج عن طريق الغاز الطبيعي، هل جندنا إمكانيات اليوم لتطوير هذه الطاقة؟ لا، ليست لنا، ولو كان بهذا الاستثمار المقدر بـ 100 مليار دولار من الآن إلى غاية 20 سنة لنوفر 12 ألف ميغاوات من الكهرباء، فهذا لا يكفي إلا 1/3 من احتياجاتنا في الكهرباء، معنى ذلك سيدي الرئيس، السيدات والسادة، من هنا إلى 2030 و2040 فالمحروقات ستبقى بـ 90% من احتياجاتنا للطاقة، ليس لدينا خيار آخر، فالهدف من هذه التعديلات - وأكرر - هي إمكانية رفع مستوى الاحتياطات وقدراتنا فيما يخص المحروقات التي تبقى مادة استراتيجية كبيرة، ماهو العمل؟ وماهي أهداف التعديلات؟

أولا وقبل كل شيء، تكثيف الجهود فيما يخص التنقيب والاستكشاف في جميع نواحي هذه البلاد، عندنا مليون ونصف مليون كم<sup>2</sup> من الأماكن، التي يمكن أن تكون فيها محروقات وفي هذا الصدد لأبد من أن نكثف جهودنا وأشغالنا في جميع نواحي البلاد وحتى في البحر قصد إيجاد كميات إضافية من

المحروقات.

ثانياً، استعمال تقنيات وتكنولوجيات جديدة لاستخراج كميات أكبر من المحروقات من الحقول الموجودة حالياً، خاصة من حاسي مسعود وحقول أخرى.

ثالثاً، مشروع هذا القانون يعطي تحفيزات لاستغلال حقول صغيرة لاتريد المؤسسات البترولية - إلى حد الآن - استغلالها لأنها لا تفيدها اقتصادياً، فهي إما صغيرة أو صعبة أو موجودة في مناطق معزولة لفقدانها للبنية التحتية البترولية والغازية أو التي عندها جيولوجية صعبة كما هو الحال في شمال الجزائر والبحر، وإعطاء تحفيزات وتسهيلات لما يسمى «بالمحروقات غير التقليدية»، إن البلد كبير سيدي الرئيس، ويطل الحديث كثيراً لا أقول في هذا النوع من المحروقات، ولكن هذا النوع من التقنيات المستعملة في استخراج ما يسمى بـ «المحروقات غير التقليدية».

سيدي الرئيس،

منذ مئات ملايين السنين تكونت المحروقات في أعماق البحر وما يسمى بالمحروقات غير التقليدية (Les roches mères) من هناك تسربت المحروقات إلى مكان أو ما يسمى بالمحروقات التقليدية وما يسمى بالمحروقات غير التقنية، ليست نوعاً من المحروقات بل هي نوع من التقنيات لاستخراج هذه المحروقات، إذا سمحتم، لقد أتيت ببعض الأنواع من الصخور أو ما يسمى بالحقول التقليدية، وما يسمى بالحقول الصلبة وهو غير تقليدي وما يسمى بـ «صخور الشيسيت» (Les fameux chistes) لكي أطمئن الناس، لأن هناك الكثير من أنواع هذه الصخور منها ما تحتوي على غاز وأخرى بترول وزفت، ترون الفرق فيما بينها، لا يوجد فرق، إنما الفرق هو (Les fameux chistes)، صلابة الأحجار، فيما يخص الأحجار التي تحتوي على مادة الزفت نجدها على سطح الأرض في جميع أنحاء البلد بما فيها العلمة، سكيكدة، قالمة، سدراتة، معسكر، شلف، تنس، وهران، بني صاف، البرج، قسنطينة، القنطرة، أريس، جبل عنق وجميع نواحي ولاية تيزي وزو إلى القالة، هذه الصخور التي يخرج منها (Le bitume)

مازلنا لا نتوفر على تقنيات تسمح لنا باستخراج هذه الكميات من هذا النوع، أما فيما يخص استخراج الغاز أو البترول الخفيف ففيه تقنيات لاستخراج هذا النوع من المحروقات؛ قيل لنا لم تستعملون هذه التقنيات وهذا النوع من المحروقات التي ربما ستجفون بها الصحراء، لأنها كميات كبيرة وكل بئر سيستهلك حتى 10.000 آلاف م<sup>3</sup> أو أكثر من الماء وهذه الكميات كبيرة، نحتاجها للفلاحة وللشرب ولا يصح أن تستغل لهذه التقنيات؟

سيدي الرئيس،

لقد قمنا بدراسة مع متخصصين فإذا استخرجنا مئة مليار م<sup>3</sup> من الغاز من هذه الصخور فإنه خلال 40 سنة سيكون استهلاك الماء نصف مليار م<sup>3</sup>، احتياطات الصحراء فيما يخص المياه الجوفية، واليوم وفي كل سنة نستعمل في الصناعة البترولية والغازية ما يساوي 70 مليون م<sup>3</sup> سنويا، وهذا ضروري إذ لا نستطيع استخراج البترول بدون ماء.

ثانيا: يقولون لنا إنكم تستعملون مواد كيميائية خطيرة جدا لصحة الإنسان وللبيئة، إن استعمال الماء لاستخراج الغاز والبترول ضروري، ونحن نعرف ذلك، لأننا نستعمل هذه التقنية منذ حوالي 30 أو 40 سنة، لما يكون الحقل صعبا نقوم بتنقيب عمودي أو أفقي (Forage vertical et horizontal)، وكذلك نستعمل ماء يحتوي على مواد كالرمل، لكي نشق به الحجر الذي نستخرج منه البترول أو الغاز وهذا مستعمل؛ مثال آخر في جنوب عين صالح، حيث جربنا هذه التقنية حول حقل غاز ونجحنا، كنا قد تركناه سابقا لانعدام التقنيات التي تتركز على مثل هذه الوسائل، وبعدها استعملنا هذه الوسائل لقينا نجاحا كبيرا وسنستغل ذلك في المستقبل.

فيما يخص المواد الكيماوية، صحيح، عندما بدأت الشركات الأمريكية تستغل هذا النوع من المحروقات كان ذلك باستعمال الرمل وبعض المواد الكيماوية التي تسهل الأمور، فكانوا يستعملون 3000 مادة كيماوية، لكن التكنولوجيات تطورت، الآن أصبحوا يستعملون أقل من 30 مادة كيماوية معروفة والقائمة كذلك معروفة والكثير من المواد الكيماوية تستعمل

في الصناعات الغذائية.

سيدي الرئيس،

بخصوص الإطارات والعمال التابعين لهذا القطاع وخاصة الذين يشتغلون في التنقيب يعرفون جيدا ماهي قيمة المياه وكيف يحمون أنفسهم ويحمون البيئة والمياه من التلوث، قيل لنا ربما تلك المواد الكيماوية تتسرب إلى الطبقات الجيولوجية التي تحتوي على المياه وتلوثها.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

عندنا تقريبا 10 آلاف بئر وكل يوم الشركات البترولية و«سوناطراك» تحفر آبارا في الصحراء، وتعرف جيدا كيف تحمي الطبقات الجيولوجية المحتوية على المياه، أقول جيدا، الحمد لله اليوم لم يقع أي حادث يدل على أن المياه تلوثت من جراء هذه المادة.

ماهي البلدان التي تستعمل هذه التقنيات غير التقليدية؟ هل سنكون وحدنا في العالم؟ عندما تطلعون على القائمة، ستستغربون، أكبر بلد في العالم فيما يخص احتياطات الغاز هي روسيا وقد بدأت في استعمال هذه التقنيات خاصة في البترول، أكبر بلد عنده احتياطات في البترول هو السعودية، بدأت تستعمل هذه التقنيات لاستخراج كميات أكثر من الغاز الذي يحتاجون إليه وربما حتى البترول في المستقبل، لا أنكلم عن الولايات المتحدة، وفي أوروبا هناك بريطانيا حتى أنني سألت وزير ألمانيا الذي زارنا فقال عندنا حوالي 40 سنة ونحن نستعمل هذه التقنيات لاستخراج الغاز ولا يوجد أي حرج ولا أي إشكال، الصين بدأت تنتج وستنتج 100 مليار م<sup>3</sup> من الآن إلى 2020، أستراليا التي تعد كبلد كبير وعندها احتياطات كبيرة في الغاز والبترول - وخاصة الغاز - شرعت في استعمال هذه التقنيات وكذلك بلدان كثيرة لها احتياطات كبيرة كالأرجنتين والمكسيك، دون أن ننسى جنوب إفريقيا.

ماذا يوجد في بلادنا؟ هل يمكن استعمال هذه التقنيات لاستغلال هذا النوع من المحروقات، ليس هذا النوع من المحروقات فهي نفس الشيء بل هذه

على إعادة تشغيل المصنع، وهذا لأنهم مدربون لمواجهة هذه الأخطار.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

أغتتم هذه الفرصة لأقدم تحية خاصة لهؤلاء الإطارات والعمال لتفانيهم، سواء كانوا من شركة «سوناطراك» أو مؤسسات شركائنا، كما أقدم تحية خاصة لقوات الأمن ولعناصر الجيش الوطني الشعبي، الذين وضعوا حدا لهذه العملية الإرهابية، حرروا المئات من الرهائن، وحافظوا على منشآتنا، كما أنحني أمام أرواح الضحايا، متقدما بتعازي الخالصة لعائلاتهم.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

لقد كلمني الكثير من المسؤولين وزملائي الوزراء من أوروبا ومن نواحي أخرى من العالم، وكلهم أكدوا لي أن الجزائر أعطت درسا للعالم وكرروا هذه الكلمة عدة مرات.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة،

أشكركم على حسن إصغائكم والسلام عليكم.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لقراءة التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع، الكلمة لك السيد المقرر.

**السيد مقرر اللجنة المختصة:** بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خير النبيين والمرسلين، وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الطاقة والمناجم؛ ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

التقنيات، لقد أعطانا الله طبقتين جيولوجيتين فيهما هذا النوع من الصخور التي نستخرج منها الغاز والبتترول وهي كبيرة جدا، البعض منها معروف والبعض الآخر نجعله، المعروف منها عندنا موجودة بين تيميمون وعين صالح ومن حاسي مسعود إلى عين أمناس، وهناك أماكن أخرى نجعلها، مثل تندوف أو على مستوى الشمال الجزائري، لما نقارنها بالصخور الموجودة في الولايات المتحدة حيث يعتبرون أن هذه الصخور غنية بالمحروقات لما تقدر كميات الغاز المستخرجة في الكم<sup>2</sup> ب 600 مليون م<sup>3</sup>، أما نحن فنتراوح ما بين 800 مليون إلى 1 مليار ونصف المليار م<sup>3</sup>، هذا يظهر أن هناك إمكانيات، لكن قبل أن نقول بأننا نستطيع استعمال هذه التقنيات في استغلال هذه المحروقات، لا بد من أن نجرب هذه التقنيات إذا ما كانت اقتصادية أم لا؟ لكن هذا يتطلب وقتا وحتى لو قررنا اليوم استعمال هذه التقنيات فلا بد أن ننتظر لمدة 8 إلى 10 سنوات لكي نقوم باستخراج الغاز من هذه الصخور، بعد موافقة الحكومة والوزارات المعنية بالأمر وخاصة الوزارات المكلفة بالمياه والبيئة.

سيدي الرئيس،

إطاراتنا، يعرفون الأخطار المتعلقة بصناعة البترول والغاز، وهم على دراية بمعالجة المشاكل التي تحدث، هذه الصناعة خطيرة جدا، وأنتم تعلمون ذلك سواء فيما يخص الإنتاج أو النقل أو تجميع الغاز أو تكرير البترول؛ كل هذه الإجراءات فيها خطورة ولكن هؤلاء متكونون من أجل هذه المخاطر، كمثال، الحادث الذي وقع - مع الأسف - في منطقة تيفنتورين لما وصل الإرهابيون إلى القاعدة حيث يعيش الناس؛ أول شيء قام به المرحوم «محمد الأمين لحم» هو دق الجرس المخصص للإرهاب وهناك نوعان من الأجراس أحدهما مخصص للحريق والآخر خاص بالإرهاب، وهذا ما سمح للفنيين الموجودين بالمعمل الذي يبعد بمسافة 3 كلم أن يوقفوا المعمل وجميع المنشآت الخاصة بالمصنع ويغادروا قاعة المراقبة (Salle de contrôle)، لكي لا يقعوا بسهولة بين يدي الإرهابيين الذين يجبرونهم

## المقدمة

تتشرف لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، بعرض تقريرها الذي أعدته حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07، المؤرخ في 28 أبريل سنة 2005، والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم، المحال عليها من قبل رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح، بتاريخ 23 جانفي 2013، تحت رقم 09/13، قصد الدراسة.

وبناء عليه، وبدعوة من رئيسها السيد طه حسين شوية، عقدت اللجنة برئاسته اجتماعا بمقر المجلس، مساء يوم 2 جانفي 2013، درست وناقشت فيه نص القانون المذكور آنفا وسجلت جملة من التساؤلات بشأن الأحكام التي تضمنها، كما استمعت مساء يوم 23 جانفي 2013 إلى عرض قدمه السيد يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم، ممثل الحكومة، تناول فيه مضمون التعديلات والتتميمات التي أدخلت على القانون رقم 05-07، المؤرخ في 28 أبريل سنة 2005، والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم، وكذا الأهداف المتوخاة منها.

بعد ذلك، استمع السيد ممثل الحكومة إلى أسئلة وانشغالات السادة أعضاء اللجنة، وأجاب عليها وقدم التوضيحات اللازمة بشأنها.

هذا، وقد عقدت اللجنة جلسة عمل مساء اليوم نفسه برئاسة السيد رئيس اللجنة، تدارست فيها مجمل ردود السيد ممثل الحكومة على مداخلات السادة أعضاء اللجنة، وأعدت هذا التقرير التمهيدي.

## أولا: تقديم نص القانون

قدم السيد وزير الطاقة والمناجم عرضا مركزا أمام اللجنة تطرق فيه بالتفصيل إلى أسباب ودواعي تعديل قانون المحروقات، مؤكدا أن الاحتياجات الوطنية من الطاقة الناتجة عن التطور الاجتماعي والاقتصادي تشهد نموا سريعا وعليه، يجب من الآن ضمان الأمن الطاقوي للبلاد على المدى البعيد، من خلال تجنيد كل الطاقات المتوفرة وتدعيم سياسة اقتصاد الطاقة والنجاعة الاقتصادية لضمان تغطية الاحتياجات الحالية واحتياجات الأجيال القادمة.

لذا بات من الضروري التعرف على كل الاحتياطات الوطنية وتثمينها على مستوى كامل التراب الوطني وفي المياه الإقليمية الجزائرية. وأوضح السيد ممثل الحكومة أن الشركة الوطنية «سوناطراك» لا تستطيع لوحدها رفع التحدي في الآجال المطلوبة، لذا فالشراكة مع الشركات البترولية العالمية محور استراتيجي لتقوية قدرات «سوناطراك»، بما يسمح لها بالوصول إلى التقنيات والتكنولوجيات الحديثة.

هذا، وتتمحور الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها النص حول ما يلي:

– إحتكار الشركة الوطنية «سوناطراك» (ش. ذ. أ)، دون سواها، لنشاطات نقل المحروقات والمواد البترولية عبر الأنابيب.

– إعطاء الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية، لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي، بالسعر الدولي، عن جزء من إنتاجهم.

– إمكانية دفع الإتاوة عينا.

– توضيح وتحديد بعض مهام وكالاتي المحروقات (سلطة ضبط المحروقات، والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات).

– تخفيف وتسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب، والبحث و/أو استغلال المحروقات.

– إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث واستغلال المحروقات غير التقليدية.

– تعزيز مشاركة الشركة الوطنية «سوناطراك» (ش. ذ. أ) في نشاطات البحث عن المحروقات.

– إلزامية مشاركة الشركة الوطنية «سوناطراك» (ش. ذ. أ) في ممارسة نشاطات تحويل وتكرير المحروقات.

– ضرورة توفر قدرات التخزين لكل شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير.

– إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي (T.R.P) الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.

– إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع



تشكل ضمانا لسلامة عمليات الاستغلال، وأن الكفاءات الوطنية العاملة في هذا الميدان تملك ما يكفي من الخبرة والتي تتطور باستمرار مع آخر المستجدات في هذا المجال.

وفي نفس السياق، أوضح السيد ممثل الحكومة أن صحراءنا تتوفر على ثروة مائية كبيرة، تعد عاملا مساعدا لإنجاح عمليات الاستغلال، كما أن عدم القيام بتجارب لاستكشاف المحروقات غير التقليدية، يجعل من السابق لأوانه تحديد الكلفة الحقيقية لها، مقارنة باستغلال المحروقات التقليدية.

وبخصوص نقل المحروقات عن طريق الأنابيب، أكد السيد ممثل الحكومة أن النص يمنح الاحتكار الحصري لهذا النشاط للشركة الوطنية «سوناطراك»، وهذا من شأنه ضمان مصداقية شبكة النقل بواسطة الأنابيب، لتلبية الطلب الوطني من جهة، واحترام تعهدات والتزامات شركة «سوناطراك»، تجاه شركائها الأجانب من جهة أخرى.

وعن استغلال مكامن المحروقات الحدودية، أوضح السيد ممثل الحكومة أن هذا الأمر يخضع لقواعد متعارف عليها دوليا، وأن الجزائر لم تتخل عن حقوقها في الاستغلال لصالح أي طرف في هذا الموضوع.

وبشأن بعث الصناعة البترولية التحويلية في بلادنا، أكد السيد ممثل الحكومة أنه ونظرا لأهمية الصناعة البترولية التحويلية في التنمية الاقتصادية، سيتم إنجاز ست (6) محطات لتكرير المحروقات، سواء لتلبية الحاجيات الوطنية من: البلاستيك، الأسمدة، المازوت، الزفت... إلخ، أو لتلبية حاجيات الأسواق الخارجية، حيث من المرتقب أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المحطات 30 مليون طن سنويا، وهو ما يدل على أهمية المشروع.

ومن جهة أخرى، يشترط نص القانون على كل متعامل في مجال الصناعة التحويلية أن تكون لديه قدرات تخزين كافية، لاسيما وأنه خلال السنوات الأخيرة لم تسجل مجهودات في مجال تعزيز قدرات التخزين. كما أشار إلى أنه - وتحسبا لأي طارئ - تم اتخاذ إجراءات لتخزين كميات من الوقود على

النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية، للمكامن الصغيرة والمكامن الواقعة في المناطق غير المكتشفة بما فيه الكفاية، لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر، والمكامن ذات الأرضية المعقدة و/أو تفتقد إلى المنشآت.

- إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من النسبة المخفضة للضريبة التكميلية على الناتج (ICR).

والجدير بالذكر هنا، هو أن الإجراءات المقترحة لن تؤثر إطلاقا على العائدات الجبائية المتأتية من إنتاج الحقول المستغلة حاليا.

ثانيا: مناقشة نص القانون

بعد عرض السيد ممثل الحكومة، فتحت اللجنة نقاشا معه وطرحت جملة من الأسئلة والاستفسارات، شملت العديد من الجوانب التي تتعلق بالموضوع.

وفيما يلي ملخص للنقاش الذي دار بين السيد ممثل الحكومة والسادة أعضاء اللجنة:

فيما يخص المحروقات غير التقليدية، أوضح السيد ممثل الحكومة في البداية أن السياق الداخلي والخارجي للسوق الطاقوية، يستدعي تكثيف الجهود في مجال البحث عن بدائل للموارد المتاحة اليوم، والتي ستشهد مستقبلا تراجعا نظرا لتلبية الحاجيات الوطنية المتزايدة من الطاقة من جهة، وحاجيات التصدير من جهة أخرى، وضرورة منح تحفييزات جبائية للشركات الأجنبية للاستثمار في هذا المجال، باعتبار أن الإمكانيات الوطنية لوحدها لا تكفي.

وأوضح السيد ممثل الحكومة أن مرد تسميتها بالمحروقات غير التقليدية، يرجع أساسا إلى الطريقة غير التقليدية في استغلالها، حيث تخضع لتقنيات ولتكنولوجيات خاصة، والتي عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة.

وبصدد المناطق التي من المحتمل أن تتوفر على هذه المحروقات، أكد السيد ممثل الحكومة أن الأملاك المنجمية في بلادنا ليست مستكشفة بما فيه الكفاية، غير أنه وحسب المعطيات الأولية، تم تحديد طبقتين جيولوجيتين هامتين يمكن استغلالهما في هذا الإطار. كما أن عملية الاستغلال تخضع لضوابط وقواعد

المحروقات، أكد السيد ممثل الحكومة أن كلفة التأمين تتحملها الشركات البترولية، على أن يتم خصم هذه الكلفة من رقم الأرباح السنوي، لذا يمكن القول إن الكلفة الحقيقية تتحملها الدولة والشركات البترولية. وبخصوص محاربة ظاهرة تهريب الوقود، أكد السيد ممثل الحكومة أنها مسؤولية تقع على عاتق الجميع، والتفكير جار في وضع ترتيبات أمنية على مستوى المحطات، بالتنسيق مع المصالح الأمنية، وذلك للحد من هذه الظاهرة .

#### الخاتمة

تتزامن مناقشتنا لهذا النص القانوني الهام بالحدث الذي عاشته بلادنا مؤخرا، والمتعلق بمحاولة الجماعات الإجرامية الإرهابية اليائسة التعرض لمنشأة الغاز (تيفنتورين) بعين أمناس، قصد ضرب عصب الاقتصاد الجزائري وكذا أمن واستقرار البلاد، بعد أن فشلت كل محاولاتهم لجر البلاد إلى الفوضى. وأمام هذا الحدث الهام وما ترتب عنه من موقف حازم وسريع من الدولة الجزائرية لصد هذا الاعتداء، تدين اللجنة هذا العمل الجبان وتشيد بدرع البلاد المنيع، الجيش الوطني الشعبي الذي أبلى البلاء الحسن وأحبط المؤامرة في المهد، وأعطى للإرهابيين ومن يقف وراءهم درسا قاسيا لن ينسوه أبدا.

وبالعودة إلى موضوع النقاش، فإن نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07، المؤرخ في 28 أبريل سنة 2005، والمتعلق بالمحروقات، المعدل والمتمم، يأتي لتكليف الإطار المؤسسي المنظم لقطاع المحروقات في بلادنا، بما يضمن تساققه مع هذه الحركية، لاسيما وأن مداخيل المحروقات تشكل - لحد الآن - عصب التنمية في بلادنا، في ظل غياب بديل يعول عليه في تمويل الاقتصاد الوطني. كما يأتي في ظل الحركية المستمرة التي تعرفها صناعة المحروقات، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. ذلكم، سيدي الرئيس المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر، هو التقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، لمجلس الأمة، حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 05-07، المؤرخ في 28 أبريل سنة 2005، والمتعلق بالمحروقات،

مستوى جميع الولايات تكفي لمدة معينة. وبخصوص الخطر الذي تشكله بعض المنشآت الموجودة داخل التجمعات السكانية، أكد السيد ممثل الحكومة أن التشريع الساري المفعول، ينص على قواعد للأمن وللسلامة في هذا المجال، إذ يتم التكفل بجميع الحالات التي من المحتمل أن تلحق ضررا بالمواطنين .

وعن الإجراءات المتخذة بشأن تموين الساكنة بالكهرباء، أوضح السيد ممثل الحكومة أن تنامي الاحتياجات الوطنية في مجال الطلب على الطاقة الكهربائية، استدعت اتخاذ العديد من الإجراءات لمعالجة النقائص المسجلة على مستوى إنتاج ونقل وتوزيع الكهرباء؛ كما أكد أن أهم ما يعترض الاستثمار في مجال الطاقة الكهربائية، هو صعوبة الحصول على الأوعية العنقارية الضرورية من الخواص أو من البلديات، لاسيما في المدن الكبرى .

وأوضح السيد ممثل الحكومة أن من الإجراءات المتخذة في هذا المجال: توفير 7000 محول كهربائي، إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بقدرة 1300 ميغاواط في ولاية الطارف، إقتناء مضخات الغاز من العديد من دول العالم... الخ.

وبشأن الطاقات الجديدة والمتجددة، بين السيد ممثل الحكومة أن ثمة برنامج هام لإنجاز عدة محطات للطاقة الشمسية، رصد له مبلغ 100 مليار دولار أمريكي يمتد إلى 20 سنة، وتتحمل الدولة كلفة هذا المشروع. غير أن هذا الإنتاج لن يغطي سوى 1/3 الاحتياجات الوطنية من الكهرباء. وعلى صعيد الكلفة التجارية، يعادل الكيلواط الساعي الواحد (1) للكهرباء المنتجة بالطاقة الشمسية 20 إلى 30 مرة كلفة الكهرباء المنتجة بالغاز، وهذا ما يعزز أهمية تكثيف الجهود في مجال استغلال المحروقات غير التقليدية. أما عن استخدام الطاقة النووية، فأوضح السيد ممثل الحكومة أن هذا الخيار يبقى مفتوحا، ويتعين بذل الجهد في مجال البحث، وهنا أشار إلى دور معهد الهندسة النووية في تكوين المتخصصين المؤهلين للتحكم في هذا الميدان.

وعن التكفل بأقساط التأمين عن نشاطات قطاع

المعدل والمتمم، أعرضه عليكم للمناقشة، وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد مقرر اللجنة المختصة على قراءته التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة في الموضوع؛ ننتقل الآن إلى سماع وجهات نظر السيدات والسادة أعضاء المجلس حول مشروع القانون المقدم للنقاش ثم اتخاذ الموقف لاحقا. الكلمة الأولى ستكون للسيد العمري لكحل.

**السيد العمري لكحل:** شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد، النبي الكريم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،  
السيد معالي وزير الطاقة والمناجم الفاضل،  
السيدات والسادة المرافقون لمعالي الوزير،  
السيد معالي وزير العلاقات مع البرلمان،  
السيدات والسادة أسرة الإعلام،  
زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الموقر،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
في البداية، أتوجه بالشكر الجزيل لمعالي وزير الطاقة والمناجم، على العرض القيم الذي قدمه لنا قبل حين والخاص بملف في غاية الأهمية، ألا وهو ملف المحروقات، كما أتوجه بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة على التقرير الذي قدموه.

سيدي الرئيس المحترم،  
قبل الخوض في الكلام حول هذا الموضوع، بودي أن أتوجه بتحية تجلة وتقدير لأفراد مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني على التدخل السريع للقضاء على العصابة الإرهابية التي استهدفت المنشأة النفطية بتقننورين المتواجدة بعين أمناس، والتي جنبت البلاد محنة كبيرة، فتحية شكر وعرافان لهؤلاء الشبان من أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الدرك الوطني على احترافيتهم ودورهم الكبير في فك أسرى الرهائن وتحرير المئات من المحتجزين، والقضاء على الجماعات الإرهابية، هؤلاء الشبان هم الآن مرابطون على الحدود الجزائرية، لا يغمض لهم جفن مدافعين عن حياض البلاد.

سيدي الرئيس،

كما لا يفوتني أن أتوجه من هذا المنبر بآيات الشكر والتقدير والعرفان للقيادة العليا للبلاد، وعلى رأسها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، في تعامله مع الوضعية الخطيرة والمعقدة ومتابعته لتشابك خيوطها أولا بأول، وقد عودنا على ذلك بفضل حنكته وحكمته في مثل هذه الظروف.

السيد الرئيس،

إن مشروع تعديل قانون المحروقات المطروح بين أيدينا اليوم لمناقشته والتصويت عليه، فلا يختلف اثنان في أن المحروقات هي من أهم مصادر الطاقة التي يبني عليها أي اقتصاد معاصر، كما أنها - أي المحروقات - تعتبر مصدرا هاما للطاقة، وذلك لسهولة استخدامها ونقلها ونظافتها، مقارنة بالفحم، ولأن المحروقات تعتبر مادة استراتيجية لها وزنها الاقتصادي، توظف كورقة هامة في الأزمات، مثلما حدث في سنة 1973.

السيد الرئيس المحترم،

إن المتتبع لشأن المحروقات في الجزائر، يلاحظ أن عملية الاستكشافات شهدت في المدة الأخيرة تقدما كبيرا، خلافا لعملية التنقيب التي عرفت تباطؤا بسبب عراقيل القانون السابق.

ومن المؤكد - حسب رأبي - أن تعديل مشروع هذا القانون، يحمل العديد من الإيجابيات ومن شأنه إنعاش قطاع النفط في الجزائر، وسيفتح المجال للمتعاملين الأجانب، وهو ما يشجع عملية التنقيب ويساهم في نقل التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال، لاسيما في مجال النقل والأنابيب، لتتحول الجزائر إلى إحدى البلدان الخمس في العالم، في مجال التنقيب والاستكشاف معا.

كما يعتبر تعديل مشروع هذا القانون، تنمة للقانون القديم الذي تمت المصادقة عليه من طرف فخامة رئيس الجمهورية منذ ما يعادل 5 سنوات، والذي كان مغلقا بعض الشيء، وهذا من خلال التضييق الشديد على الشركات الأجنبية، بعد الأخطاء التي وقع فيها وزير الطاقة والمناجم السابق، شكيب خليل، عندما منح الشركات الأجنبية امتيازات فوق العادة، حيث

تصدت آنذاك لإجراءات وزير الطاقة والمناجم أحزاب سياسية وحركات جمعوية وخبراء اقتصاديون تحت شعار «الجزائر ليست للبيع» ولولا حنكة فخامة رئيس الجمهورية بتدخله لحسم الموقف، ومن هنا بات من الضروري على مسؤولينا أن يكونوا حذرين ويقظين، وأن يستفيدوا من تجربة الماضي لعدم الوقوع في نفس الأخطاء.

السيد الرئيس المحترم،

من جهة أخرى، فإن بلادنا تملك جميع الإمكانيات للاستمرار في الدفاع عن موقفها المتعلق بالحفاظ على العقود الطويلة الأجل، في إمداد الدول بالغاز الطبيعي، ويمكننا التغلب على هذه الدول التي تمارس ضغوطا على الجزائر، خاصة منها الأوروبية التي تعيش الآن أزمة اقتصادية، حيث تريد مراجعة الأسعار نحو الانخفاض، بالتخلي عن العقود طويلة الأجل، إلى جانب الاستفادة من مزايا ومرونة بالنسبة للكميات المتعاقد عليها.

ولذلك ينبغي التمسك بالعقود الطويلة الأجل، لضمان امتلاك المبالغ الضخمة من الاستثمارات التي أنفقت في تطوير الغاز.

وبما أن الجزائر تملك وسائل نقل هامة - سيدي الرئيس - من أنابيب النقل ووحدات إنتاج الغاز الطبيعي المميع، مما يجعلنا نبقي أهم ممول للسوق الأوروبية، حيث لا يمكن للغاز الروسي أو القطري منافسة الغاز الجزائري في مثل هذه الدول، مثلما لا يمكن للجزائر منافسة قطر في الأسواق الآسيوية.

كما أنه من الضروري - السيد الرئيس - ويجب الحفاظ على العقود الطويلة الأجل، في المفاوضات التي تجمع شركة «سوناطراك» وزبائننا، خاصة وأن عائدات الغاز تمثل 40% من العائدات الإجمالية للمحروقات.

وإن الدولة الجزائرية بامتلاكها لثلاثة أنابيب نقل الغاز والمزودة للسوق الأوروبي، لا يجعل روسيا وقطر تزودان أسواق جنوب البحر الأبيض المتوسط، حيث يصل غازهما للدول الأوروبية بأسعار مرتفعة، مقارنة بالغاز الطبيعي للجزائر، بحكم امتلاكها لوسائل نقل مباشرة لهذه الدول، مثل التي أنجزتها الجزائر.

سيدي الرئيس المحترم،

نشتم قرار الوزير الأول، السيد عبد المالك سلال، بشأن تأجيل السلطات العمومية عملية اللجوء لاستغلال موارد الغاز الطبيعي، بدافع الأمن الوطني للبلاد، والتركيز على النهوض بالمؤسسة الجزائرية، كبديل حتمي عن المحروقات، وهو قرار جماعي نابح من إرادة فخامة رئيس الجمهورية، وعن عدم التفكير في استغلال الغاز الطبيعي قبل 2040، يدخل هذا طبعاً ضمن المصلحة العليا للبلاد، لما يشكل ذلك من خطورة كبيرة.

من المعروف - سيدي الرئيس - أن 1 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، يتطلب 1 مليون متر مكعب من الماء الحلو، كما أنه يشكل خطورة على الصحراء، لأنه يجب استخدام 200 مادة كيميائية في عملية تفكيك الصخور، مما يفسد الصحراء في حال عدم التحكم الجيد في العملية.

السيد الرئيس المحترم،

لا أحد ينكر النعمة التي حباها الله بها والمتمثلة في النفط المتواجد في صحرائنا الكبرى، وبفضل هذا المورد الهام، استطاعت بلادنا أن ترقى إلى درجة جيدة من النمو، وحسب الأرقام المتداولة فإن احتياطي الصرف بلغ عتبة 217 مليار دولار.

كما طالعنا وسائل الإعلام بحر الأسبوع الماضي، أن عائدات المحروقات قدرت بـ 74 مليار دولار تقريبا، وبالضبط 73.98 مليار دولار، في حين نجد الصادرات خارج المحروقات لاتزيد عن 2 مليار دولار، وبنسبة 3% فقط تقريبا، هذه - سيدي الرئيس - الأرقام صادرة من طرف الجمارك الجزائرية، وقد نشرتها الصحف في الأسبوع الماضي.

من هذا المنطلق، وجب علينا تقديم جميل الشكر والعرفان لإطارات وعمال «سوناطراك» وكل إطارات القطاع، على الجهود المعتبرة الذي يقومون به وبفضلهم حققت الجزائر الأرقام السالفة الذكر.

السيد الرئيس المحترم،

كلنا يعرف مامدى الإمكانيات المتواجدة بالجزائر، من طاقات مادية وبشرية ومساحات فلاحية شاسعة، إلا أنها بقيت مجمدة وفي مقدمتها الفلاحة،

**السيدة رفيقة قصري:** سيدي الرئيس،  
معالي الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،  
أسرة الإعلام،  
السلام عليكم.

جاء مشروع قانون المحروقات، المعدل والمتمم لقانون 2005، لتعزيز ودعم دور الدولة في تسيير القطاع، من أجل الحصول على إمكانيات إضافية، لمواصلة مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، ويشير هذا القانون إلى تسهيلات جديدة للاستثمارات، لاسيما الأجنبية منها، فيما يخص التنقيب عن المحروقات واستغلالها، كما يتضمن تحفيزات جبائية جديدة ويحدد الخطوط العريضة للتنقيب عن الطاقة غير التقليدية واستغلالها. وأشار هذا القانون في المادة (5) إلى تعريف ما يسمى بالمحروقات غير التقليدية ومنها الغازات الصخرية (Gaz de schiste).

إن استغلال هذا النوع من الطاقة هو الآن موضوع نقاش وجدل في عدد من بلدان العالم.

هناك بعض البلدان التي شرعت في عمليات استخراج الغاز الصخري، وتلجأ هذه التقنيات إلى التكسير الهيدروليكي، بينما عارضت بلدان الأخرى تلك العمليات بسبب آثارها السلبية على البيئة.

إن التكنولوجيا المتعلقة بالتكسير الهيدروليكي لاستخراج الغاز الصخري، تعتمد على الحفر الأفقي، والتفتيت المائي، حيث تضخ كميات كبيرة من المياه والرمل ومواد كيميائية، في الحفرة الأفقية للبتن، تحت ضغط عال لتفتيت الصخور وتحرير الغاز منها.

ويقال إن بعض من المواد الكيميائية المضافة للمياه جد خطيرة، وفيه تخوف في احتمال تسرب تلك المواد في المياه الجوفية، والتربة والهواء.

وتنشر يوميا عدة مقالات حول الموضوع، والبحوث متواصلة بما أن هذه التقنيات جد حديثة.

لدي - معالي الوزير - بعض التساؤلات:

- هل تسمح الدراسات المتخصصة المتوفرة لدى

قطاعكم، بتقدير احتياجات هذه الطاقة بالجزائر؟

- هل يهدد الغاز الصخري الثروة المائية والسلامة

التي من شأنها تقليص الفاتورة الغذائية والتي تنهك الخزينة العامة للدولة، وحسب الأرقام المتوفرة لدينا، فإن واردات المواد الاستهلاكية سجلت أيضا ارتفاعا قارب 36%، لتصل قيمتها إلى 10 مليار دولار تقريبا، خلال سنة 2012، مما يطرح أكثر من علامة استفهام.

السيد الرئيس المحترم،

سؤالي لمعالي الوزير، لقد حددت الجزائر 60 مشروعا في مجال الطاقة المتجددة التي من شأنها رفع إنتاجها من الكهرباء، انطلاقا من هذه الطاقة البديلة إلى 3000 ميغاواط في مطلع سنة 2020، وأن 60 مشروعا ستمكننا من إنتاج 2500 إلى 3000 ميغاواط من الطاقة الشمسية والهوائية في مطلع سنة 2020، وأن هذا المشروع من شأنه مساعدة الجزائر على إنتاج 40% من احتياجاتها من الكهرباء.

سؤالي - سيدي الرئيس - أين وصل إنجاز هذا المشروع وتجسيده على أرض الواقع، الذي يعتبر حلم كل الجزائريين، خاصة وأن بلادنا تتمتع بمصادر هائلة من رياح وطاقة شمسية؟

سيدي الرئيس،

سؤالي الثاني لمعالي الوزير، كيف تردون على أطروحة الخبير «مبتول» - الذي عمل لأكثر من 20 سنة في شركة «سوناطراك» - والتي تتضمن: «لابد من نقاش وطني على الغاز غير التقليدي، بحكم أن استخراجها من باطن الأرض له انعكاسات سلبية على البيئة، في ظل غياب القدرة الكافية على التحكم التكنولوجي في المشاريع الخاصة من هذا النوع من الطاقة، مشيرا إلى استخدام مئات الآبار لأجل متر مكعب، وقال إن 80% تذهب صخورا وينزع 20% فقط كغاز، ومدة حياة البئر لا تزيد عن 5 سنوات فقط، مما يستدعي البحث عن مواقع أخرى» (انتهى كلام السيد مبتول).

السيد الرئيس المحترم،

أشكر الجميع على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد العمري لكحل؛ والكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري.

البيئية للمحيط؟

– هل هذا السباق في استخراج الغاز الصخري في عدة بلدان من العالم – وقد ذكرتم معالي الوزير في عرضكم: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، روسيا، بولونيا، ألمانيا، الصين، السعودية، جنوب إفريقيا، أستراليا والأرجنتين... إلخ – سيؤدي الآن إلى انخفاض في أسعار المحروقات؟

معالي الوزير،

لدي كل الثقة في قدرات وكفاءات إدارات قطاعكم، لكن التحفظات المعبر عنها هنا وهناك، فيما يخص طريقة استغلال الغاز الصخري، تثير بعض الانشغالات، كما تطرح بعض التساؤلات، يقتضي الأمر تنوير وطمأننة الرأي العام.

صحيح أن بلادنا في حاجة إلى تنويع مصادرها الطاقوية لضمان أمنها الطاقوي، تحسبا لمرحلة ما بعد البترول؛ وفي هذا الصدد، أرحب بالبرنامج الطموح المسطر من طرف قطاعكم، لتطوير الطاقات المتجددة، كما أرحب بكل مبادرة تنفع اقتصاد بلادنا، وخاصة تلك التي تقلص من الاعتماد شبه الكلي على المحروقات؛ وشكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة رفيقة قصري؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر زروقي.

**السيد عبد القادر زروقي:** شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،

سيدي وزير الطاقة والمناجم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أهنئ كل الزميلات والزملاء الجدد الذين التحقوا بالمجلس كما أهنئ الأعضاء الذين جدّدت فيهم الثقة، ونتمنى لهم التوفيق في مهامهم،

كما لا ننسى أن نقف بهذه المناسبة وقفة إجلال وإكرام، أمام الأرواح الزكية لعمال «سوناطراك» الذين استشهدوا في العملية الإرهابية «تيفنتورين» وكذا شركائهم من الأجانب، كما لا ننسى أن نحیی أعضاء الجيش الوطني الشعبي، على الوقفة الشجاعة في التصدي للإرهابيين في عملياتهم الجبارة والدينية.

سيدي الرئيس،

يعتبر مشروع «سوناطراك» المتمثل في تحويل الغاز الطبيعي من منطقة حاسي رمل إلى مصنع أرزيو من الجهة الغربية ومصنع سكيكدة من الجهة الشرقية، من المشاريع الرائدة في الجزائر الذي يعبر إقليم 8 بلديات على مستوى ولاية غليزان، وهي: واد سلام، منداس، سيدي لزرف، زمورة، غليزان، بن داود، مطمر، طويلب، والشيء الذي يشكل خطرا محققا، في بعض الأحيان، من خلال انفجاراته الجزئية والطفيفة في بعضه، شبكة من 11 أنبوب غاز، إضافة إلى أنبوب «مادغاز» دون أن تخلف أية أضرار بشرية والحمد لله. كما أصبح هذا المشروع – سيدي الرئيس – يضايق المحيط العمراني ويعتبر خرقا لتوسع النسيج العمراني، وذلك لخطورة الأنابيب، ولهذه الأسباب ولأجلها نطالب – السيد الوزير – التحويل الجزئي لهذه الأنابيب في ثلاث (03) بلديات، وهذا من أجل إبعاد الخطر عن المواطنين، وثانيا للسماح لهذه البلديات بالتوسع العمراني وإنجاز مخططات للتنمية العمرانية، خدمة للمواطن لإنجاز مرافق تمكنه من العيش الآمن والكریم.

سيدي الرئيس،

لا ننسى أن نذكر بأن هذه العملية، أي مرور شبكة أنابيب نقل الغاز هي عملية لم ينفذ فيها القانون رقم 91-11، المتضمن نزع الملكية الخاصة، من أجل المنفعة العامة، من أجل السماح لمرور أحد عشر أنبوبا، أي أن هذا المرور تم دون تعويض مالكي الأراضي التي مرت عليها الأنابيب؛ وبدعم تطبيق هذا القانون يعتبر تصرفا غير قانوني، لكونه تعديا على ملكية الغير، كما أن مرور الأنابيب يعتبر مصلحة عامة ولصالح كل الجزائريين، لكن لا ننسى أن مالكي هذه الأراضي التي تمر عبرها هذه الأنابيب هم جزائريون

سيدي الرئيس،

ما دمنا بصدد الحديث عن السيادة الوطنية، فإن الطاقة وما تمثله في عصرنا هذا من أهمية بالغة الخطورة، تعد هي الأخرى عاملا من العوامل التي يحسب لها ألف حساب في جس نبض تطور واستقرار الدول، خاصة إذا كانت هذه الطاقة عاملا من عوامل معادلة، أقول معادلة الأمن والسلم الدوليين، وهو ما يتجلى بوضوح من خلال تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وآثارها المباشرة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى الأمنية، التي تعرفها حاليا العديد من دول العالم، خاصة منطقة الساحل؛ وبالعودة إلى صلب الموضوع ألا وهو الطاقة وتحقيق الأمن الطاقوي على المديين المتوسط والطويل، ناهيك عن توفير الاحتياطات وتنمين الإنتاج الطاقوي، إضافة إلى التأكيد على ضرورة احترام مبدأ الشراكة الحقيقية مستقبلا، يعني سياسة الرابع - الرابع، فإنني أسجل بارتياح الأحكام التشريعية التي جاء بها نص هذا القانون، منها على الوجه الخصوص مواصلة احتفاظ شركة «سوناطراك» دون سواها بالصلاحية الكاملة في تدبير وتسيير السوق الطاقوية الوطنية وهو تأكيد آخر - سيدي الرئيس، السيدات والسادة - على السياسة الحكيمة، التي تنتهجها الجزائر للحفاظ على أغنى ثروة على الإطلاق، ألا وهي السيادة الوطنية التي نعود إليها دائما وأبدا.

سيدي الرئيس،

صحيح أن العالم اليوم يعرف قفزة تكنولوجية وعلمية في قطاع استخراج المحروقات والتنقيب عنها وتوزيعها واستغلالها وحتى في تحويلها، وصحيح أيضا أن الكثير من الدول تبنت الطريقة غير التقليدية في استكشاف هذه الطاقات غير التقليدية كالغازات الصخرية (Gaz de schiste) لكن ما يجب أن نعرفه أيضا أن مثل هذه العمليات التنقيبية مكلفة جدا، وقد تكون لها عواقب وخيمة على البيئة، وعلى نوعية الحياة مستقبلا، لما نقول البيئة معناه الماء الذي نشربه، التربة التي نزرع فيها، الهواء الذي نتنفسه، ولا ننسى أن الجزائر مع كل هذا وذاك، تقع في منطقة يقال عنها

أيضا، ويخدمون المصلحة العامة أحسن خدمة، وذلك بصبرهم على هذا المشكل حوالي 30 سنة؛ لكن - السيد معالي الوزير - يجب تطبيق القانون من جانب «سوناطراك» حول نزع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة، أي تقديم تعويض نهائي ومسبق لهؤلاء الملاك، طبقا لما ينص عليه القانون رقم 91-11، لذا نطلب من سيادتكم - سيدي الوزير - الإسراع بتقديم التعويض للملاك، انطلاقا من حاسي رمل إلى أرزيو، في المقطع الأول، ومن حاسي رمل إلى سكيكدة في المقطع الثاني، شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر زروقي؛

الكلمة الآن للسيدة زهية بن عروس.

**السيدة زهية بن عروس:** شكرا سيدي الرئيس؛

بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي رئيس مجلس الأمة،

سيدي وزير الطاقة والمناجم،

سيدي وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الحضور الكرام،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله.

سيدي الرئيس،

أود بداية، وقبل إبداء ملاحظاتي حول القانون المتعلق بالمحروقات، المعروف علينا للنقاش اليوم، أود أن أحبي من هذا المنبر قوات جيشنا الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني على تدخلها الاحترافي الناجح في تيفنتورين بعين أمناس، بولاية إليزي والذي يؤكد مرة أخرى بسالة وشجاعة هذه المؤسسة، ومن خلالها كل أسلاك الجيش والدرك الوطنيين في الدفاع عن وحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية والحفاظ على أمن واستقرار الجزائر الواحدة الموحدة والموحدة، كما أترحم بالمناسبة على أرواح كل الضحايا في هذه العملية الإرهابية وأخص بالذكر - لو سمحتم - روح الشاب بلحمر، شهيد الواجب الوطني.

يتخلى بأي حال من الأحوال عن الخوض في هذه المعادلة؛ وبالتالي فإن معاناة الكثير من الدول اليوم وكذا الأزمات، مردها إلى هذا الصراع، والجزائر بما حباها الله بهذه الطاقات لن تكون بمعزل عن هذه المعادلة؛ وبالتالي فإن عليها أن تكون نظرتها استشرافية صائبة، سواء تعلق الأمر بالتنقيب أو الاستغلال أو التوزيع، ولعل القانون المعروض علينا اليوم يدخل ضمن هذه الرؤية، خاصة بالنسبة للمحروقات غير التقليدية، ونحن لا نشك لحظة أن الجزائر قد حافظت وتحافظ دوما على أمنها الطاقوي ومن ثمة على سيادتها، لأن الاقتصاد بدون سيادة لن يكون مجديا، كما أنها تسعى إلى إحداث توازنات في مجال الطاقة، تحافظ من خلالها على مركزها ومكانتها المحترمة عالميا، لكن هذا لا يمنع من جهة أخرى من التعاطي مع هذا الملف بنوع من الحيطة والنظرة المستقبلية، في خضم ما يشهده العالم من صراعات مفتوحة على المجهول، أين تختلط المصالح الاقتصادية بالسياسة، وهو أمر متكفل به من قبل السلطات الجزائرية، وقد نجحت في كل الظروف ذات الصلة بالموضوع.

وعودة إلى نص القانون الذي أبقى على احتكار الشركة الوطنية «سوناطراك» دون سواها لنشاطات نقل المحروقات والمواد البترولية، يدعم ما ذهبنا إليه، فيما يخص سيادتنا على ثرواتنا، وإلزام المتعاقدين بنصوص لا حياء عنها، مع احترام الشراكة الدولية والتكنولوجيات الحديثة؛ وعليه فإن ما جاء به القانون يعد لبنة أساسية في تثمين هذا القطاع، إلى جانب إرساء أسس متينة للسيادة على قطاع يعد المرجع الأساس في التنمية الوطنية، غير أنه يجب مراعاة وتتبع هذه الأحكام التشريعية الجديدة التي جاء بها النص، ولأنها مجتمعة سنرفع بها التحدي لضمان الأمن الطاقوي على المدى البعيد، سواء للأجيال الحالية أو القادمة.

لدي بعض الملاحظات التي تعتبر أسئلة معتدلة إلى حد كبير، بالنسبة للسيد الوزير:

(1) هل من الضروري استعمال هذه التقنية، التي تحدثم عنها والتي وردت في نص القانون في الوقت الراهن؟

منطقة الزلازل، لا قدر الله وعافانا الله منها.

الدليل على أن استخراج مثل هذه الطاقات غير التقليدية عملية خطيرة، مضرّة بالطبقات الجيولوجية باختلافها وعلى الأرض بصفة عامة، ورغم ذلك هناك دول كثيرة لا داعي لذكرها الآن، تراجعت في المدة الأخيرة، بل ومنعت في تشريعاتها الخوض في مثل هذه العمليات الاقتصادية مجهولة العواقب، لكن يبدو لي - سيدي الرئيس، السيدات والسادة - أن المسألة أبعد وأعمق من ذلك بكثير، فما دامت الجزائر تعول وتراهن بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات، وما دامت الراحة المالية متوفرة حاليا والحمد لله، علينا أن نتبنى مثل هذه الخطط والتجارب الهادفة أساسا إلى الإسراع في تحقيق التنمية الشاملة، لكن دون التسرع ودون المجازفة، والحقيقة أن سياسة استشرافية كهذه، لن تغيب بأي حال من الأحوال عن السلطات العليا للبلاد والرؤية الحكيمة والرشيده لفخامة رئيس الجمهورية؛ وعليه أقول - سيدي الرئيس، السيد يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم - ثقتنا كبيرة في عمالنا وإطاراتنا ومؤسساتنا الاقتصادية، شكرا والسلام عليكم جميعا ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيدة زهية بن عروس؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر بن سالم.

**السيد عبد القادر بن سالم:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد وزير الطاقة والمناجم المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، أترحم على أرواح الذين سقطوا فداء للوطن، في الحادثة المؤلمة بعين أمناس، وأهيب بدور الجيش الوطني الشعبي، الذي برهن على عظمة الجزائري دوما.

لاشك وأن أهمية الطاقة عالميا قد أضحت موضوعا يحسب له ألف حساب، ذلك أن الصراع اليوم لن



الجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني وكل أسلاك الأمن في منطقة عين أمناس، وأترحم على المفقودين والمتوفين هناك، راجيا لقواتنا المسلحة أن تبقى على أهبة الاستعداد لأن ما يترصد بنا في الجزائر كثير جدا، وبالتالي فإن يقظتكم أيها الجيش الباسل ضرورية، للحفاظ على حدودنا وعلى وطننا، كما أتقدم بالشكر إلى السيد وزير الطاقة والمناجم على هذا القانون، الذي لاشك أنه يساير ما تقوم به بعض الدول المتطورة في هذا المجال، وأخلص لأشكر اللجنة على هذا التقرير التمهيدي.

سيدي الرئيس،

الزميلات والزملاء،

لدي بعض الملاحظات البسيطة على هذا القانون، منوها بما جاء به من مواد، ومنوها بالبقاء على استحواز وعلى احتكار شركة «سوناطراك» للعمل بالنسبة لمجال الطاقة والمناجم، وهذا شيء يسعدنا كثيرا، حتى لا نفقد هذه السيادة الوطنية على هذا القطاع الحساس الذي يمول 97% إلى 98% من اقتصادنا الوطني.

الملاحظة الثانية - سيدي الرئيس - تخص جانب البيئة وضرورة الحفاظ عليها، طبعا أنا - كما تعرفون - إبن منطقة ولاية ورقلة، وبالتالي تحيط بي جميع حقول البترول، سواء شمالا أو جنوبا أو شرقا أو غربا، وأنا أتنفس دخانها ورائحتها والحمد لله.

عندما أطرح هذا الموضوع، فإنني أطرح موضوعا حساسا بالنسبة للبيئة، وخاصة أن هذه الطريقة ليست بالتقليدية، فهي حديثة ولم يتأكد العلماء والباحثون مدى جدتها ومدى نجاحها، لكن نحن ماضون وفقا لما تقوم به بعض الدول المتقدمة في هذا المجال، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى هذا الأساس فإنني أرجو من الباحثين في هذا المجال، وأرجو من شركة «سوناطراك»، بالضبط والسيد الوزير المكلف بالقطاع، الحرص مليا على الحفاظ على هذه البيئة، لأن مستقبل الصحة مرتبط بنقائها.

ثالثا: مسألة المياه وأقصد المياه الجوفية، طبعا أنتم تعرفون أن هذه المياه الجوفية والموجودة في

(2) صحيح أنه يجب التعرف على كل الاحتياطات وتأمينها عبر كامل التراب الوطني، ولكن هل من الضروري استعمال كل المكتشفات؟

(3) تطرح - السيد الوزير المحترم - مسألة تكوين الإطارات العالية والمحترفة، خاصة بعد الحادثة الأخيرة، ما هو تعليقكم؟

(4) أخيرا، هو سؤال محلي، على ذكر الآثار السلبية والبيئية التي تنعكس على صحة المواطن، يجدر بالذكر - السيد الوزير - أن أكواما من بقايا الفحم الحجري لا تزال منذ 60 سنة تهدد سكان مدينة القنادسة وبشار الجديد، فإننا نلتمس منكم النظر في الأمر في قادم الأيام.

في الأخير، أشكر رئيس اللجنة وأعضاءها على الجهود المبذولة في مناقشة وإثراء المشروع، وكذا السيد وزير القطاع على ثقل المسؤولية وعمال هذا القطاع وإطاراته ورفعهم للتحدي وتصديهم لكل المؤامرات، وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر بن سالم؛ الكلمة الآن للسيد عبد الكريم قريشي.

**السيد عبد الكريم قريشي:** بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله. السيد رئيس مجلس الأمة المحترم، السيدان الوزيران، ممثلا الحكومة والوفد المرافق لهما،

الزميلات والزملاء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، إسمحوا لي سيادة الرئيس أن أتقدم بالتهنئة الخالصة للزملاء الأفاضل الجدد، والمتجددة فيهم الثقة من قبل فخامة رئيس الجمهورية، ولكم شخصيا سيادة الرئيس، راجيا لكم دوام الصحة والهناء في استمرار تسيير هذا المجلس الموقر كما عهدناكم عليه.

كما أنوه بالجهود الجبارة التي قام بها أفراد

مستشفى مختص بالحروق، وأنتم تعرفون الأضرار التي يمكن أن تنجر عن العمل البترولي، وكما قال معالي الوزير أنه عمل شاق، كذلك نرجو من شركة «سوناطراك» أن تلتفت إلى كيفية إنجاز مستشفيات للأمراض السرطانية، لما تنجر عنه من خلال هذا العمل البترولي، وكذلك راجيا من المؤسسة والقطاع أن يهتم بمسألة الجانب الترفيهي وكيفية تنمية الجوانب الثقافية والاجتماعية والرياضية في المنطقة.

وعليه؛ وبالنظر لما سمعناه من ملاحظات من قبل الزميلات والزملاء، نرجو منكم - معالي الوزير - القيام بتجربة تطبيق هذا القانون في منطقة محددة المساحة، وهذا نظرا لجدتها، ثم القيام بتقييم هذه العملية، فإذا كانت إيجابية، نستمر فيها وإذا كانت سلبية - لا قدر الله - يمكن أن نتوقف حينها، ولا بأس أن يغير القانون كما عدل اليوم.

وفي الأخير وليس آخرا، نرجو أن يكون صدركم رحبا لهذه الملاحظات، معالي الوزير، زميلاتي، زملائي؛ أستسمحكم وأشكركم على الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد.

**السيد محمد الواد:** شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد وزير الطاقة والمناجم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي قبل أن أتدخل فيما يخص مشروع القانون المتعلق بالمحروقات، أن أوجه تحية تقدير وعرفان إلى مختلف أسلاك الأمن والدفاع الوطني، على إثر الانتصار الباهر الذي حققته على الإرهاب الذي ابتليت بجرائمه أرض الجزائر وشعبها، وأقدم خالص التهاني التي تليق بتضحيات جيشها التي

صحرائنا، والحمد لله، مياه غير معوضة، أي لا يمكن تعويضها بالنظر لكميات المطر التي تنزل في هذه المناطق، ويمكن أن تكون هذه الطريقة مضرّة للمياه بالنظر لاستعمال المواد الكيماوية لهذه المياه؛ وبالتالي فنحن متخوفون كثيرا للضرر الذي قد يلحق بهذه المياه؛ وبالتالي قد تؤثر على الإنسان وعلى الحيوان وعلى الفلاحة، علما أن مستقبلنا - أردنا أم لم نرد - هو مستقبل غير بترولي لكون هذه الطاقة زائلة، لسنا ندري كم عمرها؟ وبالتالي فلا بد من الحرص على أن تبقى أراضينا صالحة للفلاحة، وأن تنجز مصانعنا حتى نصنع منتوجاتنا مستقبلا إن شاء الله.

رابعا: ذكر السيد الوزير أن هناك برنامجا لإنجاز ست محطات لتكرير البترول، وإنني إذ أنهو بذلك، فإنني أتقدم إلى سيادة الوزير بملاحظة أراها هامة وهي في شكل سؤال: هل يعقل - معالي الوزير - أن تعاني ولاية ورقلة من نقص فادح في مادتي البنزين والمازوت في بداية سنة 2012 وفي بداية سنة 2013، ونحن نسكن فوق هذه الآبار وأقصد في ولاية ورقلة من حدودنا الجنوبية مع إليزي، إلى حدودنا الشمالية والغربية مع ولايتي غرداية والجلفة؟

خامسا: مسألة الاستثمار، طبعا إن هذا القطاع لاشك أنه يولد ثروة كبيرة جدا - والحمد لله على ذلك - وهي نعمة - كما قال بعض الزملاء - وبالتالي نحيد في مقابل هذا العمل الدؤوب للتنقيب أن يكون هناك جهد استثماري حتى نحدث من خلاله مناصب شغل دائمة، يمكن من خلالها أن نقضي على البطالة على الأقل في تلك المناطق المعنية بهذا التنقيب وهذا البحث، ولاسيما - كما قلت - في تلك المناطق التي تكثر فيها عروض العمل وتقل فيها طلبات العمل، بمعنى ليس هناك توازن بين هذه الطلبات وهذه العروض، بل العروض أكثر من تلك الطلبات، في حين نجد أن البطالة متفشية لدى شباب تلك المناطق.

سادسا وأخيرا وليس آخرا، الجوانب الاجتماعية، وفي هذا المجال نتمنى أن تقوم شركة «سوناطراك» بالتفاتة لإعطاء هذا الجانب - وأقصد جانب التنمية الاجتماعية - اهتماما، فليس في المنطقة من جنوب عين أمناس إلى غاية شمال حاسي مسعود، ورقلة أي

الطرق العلمية المتاحة، حيث سبقنا في هذا المجال كل من أمريكا، أوروبا، آسيا والعملاقة روسيا، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد الواد؛ الكلمة الآن للسيد آدم قبي.

**السيد آدم قبي:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير الطاقة المحترم،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

في البداية، نشكر السيد وزير الطاقة المحترم على عرضه ومرافعته عن مشروع القانون، رغم ذلك لنا بعض الملاحظات والتحفظات على هذا المشروع من عدة جوانب:

1- الجانب الأول، من حيث الظرف: إن الظرف الحالي الذي يقره النص ذاته غير ملائم لإصدار مثل هذه التعديلات، التي من الممكن رهن مستقبل قطاع المحروقات برمته، حيث إذا كان الهدف هو حماية الثروة الوطنية، فعدم استقرار السوق العالمية، أمر غير محفز لخوض مثل هذه المغامرة؛ وبالتالي، لا يوجد مبرر للتسرع في إصدار مثل هذا القانون الذي يحتاج إلى دقة عالية في تحديد التوجه العام للسياسة الوطنية للمحروقات، وكذا التحديد الدقيق للمصطلحات والمقاييس التقنية المستعملة في مثل هذا النص.

إن القانون الساري المفعول كفيل على الأقل باستمرار ضمان النشاطات المتعلقة بالمحروقات، كما هو عليه الأمر منذ سنة 2005، فما هو سبب التسرع؟

2- من حيث مراعاة المشرع الوطني: لقد أنشأ المشرع الجزائري مجلسا أعلى للطاقة وحدد مهامه، فما هو المبرر حتى تقدم السلطة التنفيذية مثل هذا المشروع، متجاهلة دور المجلس الأعلى للطاقة؟ وفي

رفعت عاليا هامة القوات المسلحة، ومقدمة في الآن نفسه تلك الصورة الرائعة لتلاحم الجيش والشعب أمام الرأي العام الدولي.

ففي ظروف كهذه تتجسد معالم الوطنية الصلبة، وتبرز أمام المخاطر قيمة الوطن في وجدان الشعب والجيش.

لقد كانت لموقعة عين أمناس الأثر العظيم في نفوس الجزائريين، إلا أن بسالة جيشنا أظهرت للعيان، وخاصة للأعداء والحاقدين، أن الجزائر واقفة بجيشها وبشعبها، وهي دوما عالية الهمة، حافظة لسيادتها، مدافعة عن حدودها، مسالمة مع جيرانها. سيدي الرئيس،

أما فيما يخص قانون المحروقات، فإن التعديلات المدرجة بموجب هذا القانون، تهدف حسب قراءتنا المتواضعة إلى:

أولا: ضمان تلبية السوق الداخلية.

ثانيا: تكفل وسيطرة الشركة الوطنية «سوناطراك» بالكامل على نقل وتكرير المحروقات.

ثالثا: تشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية.

وعليه - سيدي الرئيس - يجب علينا ألا ننظر إلى قطاع المحروقات بأنه مصدر للعملة الصعبة فقط، بل علينا اعتبار هذا القطاع ورقة استراتيجية وتفاوضية، نشهرها عندما يشهر كبراء هذا العالم الطاقويون أوراقهم؛ وبالتالي يجب أن تكون لدينا سياسة واستراتيجية طاقوية على المدى البعيد تتمحور حول: أولا، الاستكشاف والتنقيب.

ثانيا، الاستثمار في مجال البيتروكيميا.

ثالثا، الاستهلاك.

رابعا، التكوين العلمي العالي في هذا المجال ولم لا إحداث جامعة خاصة للبترول؟

- بالنسبة للاستهلاك أصبحنا نستهلك الطاقة ونهدرها، لذا يجب الحفاظ عليها بشتى الطرق.

- أما الاستكشاف والتنقيب، فلا حرج علينا أن نلجأ إلى الطرق غير التقليدية لإنتاج غاز وسائل (Schiste) بشرط اتخاذ التدابير العلمية للمحافظة على البيئة، لأن الوقت قد حان لكي نستكشف طاقاتنا بكل

حتى تحقق في كيفية احتساب الشركات الأجنبية لمدى مردودية مشاريعها في الجزائر؟ يعد هذا الأمر تنازلا من الدولة الجزائرية عن صلاحياتها، في تحديد الجباية البترولية، لصالح شركات أجنبية، وهذا أمر خطير وغير دستوري.

إن التغيير في المفاهيم الذي جاء به المشروع في بنوده الأولى (خاصة من المادة 02 إلى المادة 12) والمتصل بتحديد المصطلحات المستعملة في نص المشروع عما كانت عليه هذه المصطلحات في القانون الساري المفعول، يجعل المشروع المطروح أمام المجلس أكثر تعقيدا، فالسؤال المطروح: هل كان المحتوى المعتمد لهذه المصطلحات فيما مضى خاطئا؟ أم أن تغييرها يهدف إلى إقحام اعتبارات أخرى لم يسماها صراحة؟

أيضا هل للمجالس المنتخبة دراية تقنية تمكنها من دراسة هذه الأمور التقنية البحتة، ومعرفة جميع الالتباسات في الألفاظ والمعاني؟

أليست هذه المهام التقنية من اختصاص هيئات علمية يستوجب إشراكها في الموضوع، بما فيها المجلس الأعلى للطاقة الذي غيب دوره بصفة مطلقة؟

إن احتكار الشركة الوطنية «سوناطراك» للنقل عبر الأنابيب، برز في عرض الأسباب كهدف يسعى إليه المشروع، أليست «سوناطراك» هي من تحتكر حاليا استغلال هذه الشبكة؟

بما أن هذا الاحتكار قائم حاليا، فلا يمكن منطقيًا أن يكون هدفا نسعى إليه، بل واقعا يجب المحافظة عليه.

إلا أن المشروع، تحت غطاء السعي أمام ما اعتبر هدفا، فهو يتنكر «لسوناطراك» واقعا وهو احتكارها لشبكة النقل عبر الأنابيب، بل يؤكد هذا الإنكار حينما ينص على حق الغير في استغلال شبكة أنابيب النقل، دون شرط أو قيد وحتى دون أي تمييز في تسعيرة الاستغلال؟

ألا يعد هذا رهنا لنشاط النقل عوضا من تثبيت «سوناطراك» في موضعها كمالك لشبكة النقل تتصرف فيها حسب مصالحها؟

إن بعض الأخصائيين الذين أبدوا قلقهم من هذا المشروع عبر الصحف يؤكدون أن الهدف من هذه

الوقت ذاته فإن هذا المشروع يكتنفه غموض عميق، ولا يحيط بجميع الاعتبارات المتعلقة بنشاط المحروقات.

3- من حيث الموضوع: إن الإجراءات التحفيزية التي جاء بها المشروع، تقوم أساسا على تغيير كيفية احتساب الجباية البترولية على الشركات الناشطة في القطاع.

هذا ما يؤدي إلى انتقاص المدخول الجبائي حتما على ما يضمنه القانون رقم 05-07 الساري المفعول، خلافا لما يدعيه المشروع، حيث إنه دون هذا الانتقاص للمدخول الجبائي، لا يمكن منطقيًا اعتبار هذا إجراء تحفيزيا.

لماذا - إذن - اعتمد المشروع هذا اللامنطق؟ إن تغيير القاعدة الحسابية للجباية من «رقم الأعمال» إلى «مردودية الاستثمارات» أمر مغاير لكل القواعد المحاسبية المتعارف عليها والمعمول بها، فما هو المصدر العلمي الذي اعتمده محرر المشروع لإقرار أن هذا التغيير لكيفية احتساب الجباية لا يؤثر على العائدات الجبائية؟

هل الكيفية الجديدة لاحتساب الجباية تطبق على الحقوق والمشاريع الجديدة فقط دون سواها؟ إن التأسيس لأزدواجية نمط حساب الجباية في قطاع المحروقات، أمر يؤدي حتما إلى تعقيدات جديدة في كيفية الحساب، علما بأن الوضع الراهن لتحصيل الجباية في حد ذاته غامض، فما أدراك ما لغموض الذي يؤسس له بموجب هذا المشروع؟

إن فكرة إسناد الجباية إلى مردودية المشاريع يعد مساسا بالسيادة الوطنية، بحيث تصبح الشركات هي من تقوم بتحديد الجباية كنتيجة منطقية لتحديد مدى مردودية مشاريعها في الجزائر، وهو أمر مخالف لنص المادة 13 من القانون رقم 84 - 17، المتعلق بالقانون العضوي لقوانين المالية، الذي ينص صراحة على أن القانون وحده - بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمحروقات - هي وحدها من تحدد الجباية.

إذن، لا يحق أن يكون ذلك من مهام الشركات البترولية. فهل للجزائر مؤسسات محاسبية ورقابة متمكنة،

وكفاءة عالية لإنقاذ الكثير من الأرواح، بمركب الغاز بتيفنتورين بعين أمناس، كما أترحم على كل الضحايا.

سيدي الرئيس،

إسمحوا لي أن أعرض عليكم ما ليس هو بأسئلة محددة، وإنما انشغالات هامة، بدت اليوم حاسمة وهذا ليس بصدد مشروع التعديل الذي يعرض علينا وإنما بصدد الموضوع ذاته.

إنه من الواضح أن الانشغالات والأهداف التي أدت بقطاع الطاقة إلى اقتراح هذا التعديل، مرتبطة بضرورة التحول الطاقوي للمدى البعيد، لضمان الاستقلالية الطاقوية لبلادنا لمدة 20 سنة القادمة؛ وبالتالي ضمان الأجيال الصاعدة.

السيد الوزير،

من الناحية الاستراتيجية، أنتم على صواب، وعلينا اقتراح التخطيط اللازم على صعيد التنظيم، لزيادة المجهودات إزاء التنقيب ورفع احتياطات المحروقات وكذلك رفع أسعارها، لأن القانون ليس منزها، ويجب أن يتكيف بصفة دائمة مع الحاجيات الوطنية والمحيط العالمي.

إن الطرق والوسائل التقنية والمالية للوصول إلى هذه الأهداف، من صلاحيات التقنيين والخبراء، وأعتقد أن وزارتك قد أخذت ذلك في الحسبان، قبل الوصول إلى مثل هذا المشروع أي مشروع القانون.

وعلى هذا الصعيد، عندي شخصيا الثقة الكاملة فيكم وفي مختصكم، ولكن، عليكم تفهم مخاوفنا وإعطائنا شيئا من الوضوح حول الانتقال الطاقوي الذي هو بصدد إحداث اضطراب في العالم بأكمله بما فيه الجزائر، ولو كان عندنا ما يكفي من احتياطات المحروقات.

والمشكلة أو التحدي، لا يكمن في رأيي، في غاز الصخور ولا في ما يصفه البعض بالكارثة البيئية، المشكل الأساسي في الحقيقة هو تكاليفه الباهظة، وأعتقد أن الجزائر أو أي بلد آخر لا يقبل بالخوض في هذا المسار، إذا تبين في يوم ما أن ذلك غير مريح.

الفوضى التي يكرسها هذا المشروع (على الأقل في تجديد المصطلحات وتناقض الأفكار التي جاء بها المشروع) يهدف إلى توسيع مجال قانون المحروقات إلى استغلال الغازات غير التقليدية أو الغاز الصخري.

ونظرا لخطورة استغلال هذه الغازات على الطبيعة، المحيط والإنسان، وعدم توصل الدراسات العلمية إلى تحديد جميع الجوانب السلبية المتصلة بهذا النشاط، فإنه من المبكر جدا لدولة مثل الجزائر وهي من دول العالم الثالث والتي ليست بحاجة لهذه الغازات في الوقت الراهن، أن تبادر لجعل إقليمها واقتصادها وحتى مواطنيها، موضع جثة يقوم الغير بتجارب عليها. لقد أكد أحد المختصين من ذوي المعرفة العلمية بالقطاع، أن آثار استغلال هذه الغازات غير التقليدية يمكن أن تكون مرتين أو ثلاث مرات أخطر من التفجيرات النووية والبيولوجية التي قامت بها فرنسا في صحرائنا.

لهذه الأسباب، أدعو أو أطلب:

(1) إعادة النظر في مشروع القانون جملة وتفصيلا.  
(2) إحياء المجلس الأعلى للطاقة، وجعل جميع مشاريع القوانين، والأوامر والأنظمة المتعلقة بقطاع المحروقات تحت رقابته حين صياغتها وحين تنفيذها.

(3) التخلي نهائيا عن فقرتي احتساب الجباية البترولية على أساس مردودية الاستثمارات والتخلي عن فكرة استغلال الغازات غير التقليدية.

شكرا سيدي الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد آدم قبي؛ الكلمة الآن للسيد محمد مداني حود موسى.

**السيد محمد مداني حود موسى:** شكرا سيدي الرئيس؛ بعد بسم الله والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

سيدي الرئيس،

قبل أن أتناول كلمتي، بودي أن أتقدم بكل روح وطنية بتشكراتي لجيشنا الذي تقدم بحكمة

سيدي الوزير،

(Le défi est par conséquent ailleurs pour les raisons suivantes:

- l'Algérie possède et a besoin de toutes ses ressources naturelles pour poursuivre son développement économique.

- Ces ressources sont de trois natures: la terre qu'il faut protéger et travailler pour assurer notre indépendance alimentaire; l'eau qu'il faut aussi protéger et exploiter de façon rationnelle est sans laquelle la terre ne produira rien; les ressources énergétiques, qui sont aujourd'hui que les hydrocarbures et correspondent non seulement aux seules ressources financières à l'exploitation de la terre et de l'eau).

ومن جهة أخرى، السيد الوزير، نجد الموارد البشرية التي تعتبر أساسية وتحدد شروط الموارد الأخرى، لكنها لم تدرج في جدول الأعمال، وعليه لا يسعنا اليوم أو غدا أخذ مورد دون الآخر مهما كانت المشاكل التي تمس أحدهم.

(Le défi est dans l'accroissement et la conservation en harmonie de ces trois ressources, à travers non seulement une transition économique qui est de plus en plus nécessaire).

شكرا.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد محمد مداني حود موسى؛ حسب علمي أنك تتقن العربية جيدا ومعالي الوزير أيضا وكذا الخبراء، نشكرك، وبذلك نكون قد استنفدنا قائمة المسجلين للتدخل، أسأل السيد الوزير هل يريد أخذ الكلمة الآن، أم نعطيه بعض الوقت؟ تفضل الآن السيد الوزير.

**السيد الوزير:** شكرا سيدي الرئيس؛ وشكرا للسيدات والسادة على الأسئلة التي ستعطي لي الفرصة لبعض التوضيحات؛ لو كان لدي الوقت ربما سأبقى لمدة نصف يوم وأنا أتكلم عن الموضوع وبكل دقة.

ماهي أهداف هذه التعديلات؟

أولا وقبل هذا، هل لدينا اليوم اختيار فيما يخص

التغطية الطاقوية للبلاد طويلة المدى؟ كثير منكم تكلم عن سبب اختيار هذه الطريقة؟ لدينا احتياجات كافية، فلماذا نذهب لاستعمال هذه الطريقة؟ وأنا أجب أنه ليس لدينا اختيار؛ كنت قد تكلمت عن التحولات الوطنية، أقول في هذا الشأن أن هناك شيئين مهمين، الأول تتمثل في الاستهلاك، تكلم الإخوة عن البنزين فكل سنة يزيد استهلاكنا للطاقة من 10% إلى 15% اليوم إذا ما قارنا 2013 مع 2012، في شهر جانفي، زاد الاستهلاك ما بين 15% إلى 25% على مستوى الولايات فيما يخص البنزين والمازوت، وكنتم قد عثتم كلكم ما حدث فيما يخص الكهرباء في فصل الصيف الماضي، نجد أن هناك زيادة بـ 18% عن السنة التي قبلها أي سنة 2011، ماذا يعني ذلك؟ يعني أن الاستهلاك تضاعف مرتين في ظرف خمس سنوات، وبالفعل قررنا إنشاء محطات كهربائية ما بين 2012 و 2017 على خمس سنوات بطاقة تساوي طاقة المحطات التي أنشأناها منذ الاستقلال، كل هذا ولا نعلم إن كان كافيا أم لا، إلى أين نحن ذاهبون؟ ماذا سيحدث لنا إلى غاية سنة 2020 وسنة 2030، من أين تأتي بالطاقة؟

فيما يخص الطاقة الشمسية – وقد تكلم عنها الإخوان – إنها مكلفة جدا! لقد خصصنا 100 مليار دولار، 3/1 منها لاحتياجات الكهرباء، من أين تأتي الدولة بالدعم؟ من تصدير المحروقات من الآن إلى 2030؟ لا يمكننا أن نستعمل الاثنين في المستقبل، فيتوجب علينا الاختيار، إما أن نحافظ على الأمن الطاقوي للوطن أو نحافظ على مدخول الوطن؛ وحسب الاحتياجات الموجودة اليوم لا يمكننا أن نستعملهما معا لفترة طويلة المدى، أما فيما يخص دعم الدولة، فالحمد لله أن الدولة اليوم تملك احتياجات؛ تكلمت مع الكثير من الوزراء من الدول الأوروبية، فوصفوا لي الطاقة الشمسية بالكارثة بالنسبة لهم، ولما سألت عن سبب ذلك، كانت إجابتهم أنه في العشر سنوات التي مضت، دعمت الكثير من الدول طاقة الرياح والطاقة الشمسية، لما كانت تملك إمكانيات مالية كبيرة، للعلم أن الطاقة الشمسية في أوروبا تساوي خمس أو ست مرات تكلفة الكهرباء

البتروولية، لا توجد! في السنوات الأخيرة ظهرت أمور لا أريد الخوض فيها، وكم من شركة أجنبية جاءت للاستثمار في هذا المجال، وغادرت الجزائر بعد اكتشافها حقولا غير مربحة على حد قولها، فهناك العديد منها كأمثلة ولا يمكنني تسميتها أو ذكر عددها.

ما هو أول عمل قمنا به؟ أول عملية لتأمين طاقة الوطن على المدى الطويل، ثانيا لا أحد يشارك «سوناطراك» في النقل، كانت هذه النقطة في السابق ثم تغيرت لكن عادت كالسابق ومازالت كذلك.

في الماضي كانت الدولة تحصل على جزء من الجباية البتروولية نقدا أو بالغاز أو البترول، وغير ذلك في قانون 2005، وفي هذا القانون استرجعت الدولة هذا الحق، لأنه لا يمكن معرفة ما سيحصل غدا، فإن أرادت الدولة الغاز أو البترول عوضا عن المال بسبب الأزمة الموجودة فعندها حق أخذه، مع التأكيد على الشركاء أنه إذا ما احتاجت الدولة الجزائرية لبعض كميات الغاز أو البترول يجب عليهم بيع جزء من إنتاجهم لها، وهذا أمر قد تم إضافته، والذي لم يكن موجودا سابقا، لماذا؟ لأنه يجب علينا التفكير في تغطية احتياجات طاقة الوطن واستقلاليتها فيما يخص هذا المجال.

أما فيما يخص الجباية والتي يراها الناس شيئا غريبا، فهي ليست بالأمر الغريب، فالدولة تقوم بتسهيلات للأشخاص الذين يستثمرون، كأن تخفف له مقدار الجباية لمدة خمس أو ست أو سبع سنوات، في أي مشروع، وهذا داخل في قانون الاستثمارات الذي وضعته الدولة، فهي تقوم على تسهيل الأمور، وعند استعادة المستثمر لرأسماله تقوم هي برفع قيمة الجباية، وكان معمول بهذه النقطة سابقا، فالقوانين المحررة في الماضي من طرف متخصصين كانت تحدد فترة 7 سنوات وهذا أمر معمول به عالميا، لأن هناك تنافسا، فإن لم أحفز على جلب الاستثمارات فإنها تتوجه إلى جيراننا، إذا تمكنا من العمل بمفردنا ولم نرد إقحام شركاء، فهذا شيء آخر! ولكن للأسف لا يمكننا ذلك طبعاً! فنحن نحتاج إليهم ونحتاج للاستثمارات خاصة في هذا الميدان، لتغطية

النتيجة عن الطاقة العادية، أقول تساوي خمس أو ست مرات في أوروبا، علما أنها تساوي عندنا من 20 إلى 30 مرة، فالفرق بين التكلفة المتعلقة بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح والتكلفة العادية تدعمها الدولة، ولما حدثت الأزمة المالية والاقتصادية لم تتمكن هذه الدول من مواصلة تدعيمها، فهناك بلدان تعاني من 20% إلى 25% بطالة، هناك بلد أوروبي لاداعي لأن نذكر اسمه تكلفة الدولة في هذا المجال تساوي من 8 إلى 9 مليارات أورو سنويا ولا يمكن توقيفها، يمكن توقيف المشاريع الجديدة والدعم الجديد، لكن الأشخاص التي قامت بالاستثمارات يجب تدعيمهم، وهذه العملية مكلفة، لأنه يمكنهم - على حد ظنهم - استثمار هذه الأموال في محاربة البطالة؛ قيمة 100 مليار لا يكفي إلا مقدار 10% من احتياجات الطاقة، هل هذا كاف؟ هو غير كاف، كنا قد تكلمنا عن الطاقة النووية؛ في المستقبل - سيدي الرئيس، السيدات والسادة أعضاء هذا المجلس الموقر - لا نملك اختيارا إلا تجنيد جميع عناصر الطاقة ورغم هذا يبقى غير كاف! وبالتالي تبقى المحروقات تمثل أكثر من 90% من احتياجات طاقة هذا البلد، وعليه، يجب التجنيد لاستغلال الطاقة النووية، ومادة الفحم وكذا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ورغم ذلك تبقى هذه العناصر غير كافية، ويجب - بالإضافة إلى ذلك - أن نستعمل كل جهودنا في العمل، زيادة على ذلك نحن لا نملك اختيارا آخر، إسمحوا لي أن أوضح: إنني أعمل مع خبراء في القطاع، أقلهم خبرة يملك 40 سنة خبرة في الميدان وهم من قاموا بالتنقيب عما عدده 10 آلاف بئر في الصحراء، وفي كل نواحي البلد، هؤلاء الأشخاص هم المؤهلون لإعطاء المعلومات، ليس هناك إشكال في أن تكتب الصحافة، فعدد الخبراء في ازدياد كل يوم كالفطر، وأنا أصدق الخبراء المتواجدين في الميدان ويملكون تجربة ويعرفون الخوض في هذا المجال.

أما فيما يخص تلوث المياه سأتطرق إليها بعد التكم عن جوهر التعديلات المقترحة، لولا الالتزام بالتعديلات، لكننا اكتشفنا المئات من الحقول

أي اتجاه، وبخصوص هذه التكاليف فإن هناك اختصاصيين متخصصين في هذا العمل والمتمثل في مراقبة التكاليف، حتى لا نخسر ولو دينارا من الخزينة الجزائرية، وهذا الأمر لم يأت من طرفنا وحدنا وإنما كنا قد عملنا في هذا المجال لمدة شهور وشهور مع إخواننا في وزارة المالية ومع المتخصصين في الجباية البترولية سواء في وزارة المالية أو في وزارة الطاقة والمناجم، ولما أنهينا الدراسة لم نقدمه لكم مباشرة، وإنما حول إلى الحكومة وبقينا لمدة شهر كامل من أجل دراسته - وزملائي الوزراء حاضرون معي - ثم أحيل على مجلس الوزراء، ومن هو رئيس مجلس الوزراء؟ هو رئيس الجمهورية، ومن هو رئيس المجلس الأعلى للطاقة؟ هو رئيس الجمهورية، ولما صادق عليه مجلس الوزراء، صادق عليه رئيس الدولة، فنحن لم نأت بهذه المقترحات من مصدر مجهول وإنما بقي هذا المشروع لمدة سنتين قيد الدراسة، فجميع من شارك في تحضير المشروع لن يقبل بأن تحدد هذه الشركات بنفسها قيمة الجباية للدولة، لا أحد يقبل بذلك، ولن يقبل أي جزائي بذلك أيضا، نستطيع أن نقول ربما إن هناك أموراً بقيت مبهمه، وهذه فرصتي لكي أوضح، صحيح هناك أشياء لم أوضحها فأنا المخطئ، فهذه التسهيلات الجبائية وهذه الأمور الجديدة لا تطبق على الحقول الموجودة اليوم، فالحقول التي تنتج اليوم تدفع جبايتها وفق القانون الذي وقعت عليه، وفي ذلك الوقت أثناء إصدار ذلك القانون، مثلا قانون 1986 لا يزال حيز التطبيق وكذلك قانون 2005، ولكن هذا القانون الجديد لن يطبق إلا على الحقول الجديدة التي ربما ستكتشف، وهذا لن يعطي انعكاسات سلبية على مدخول الدولة أبدا، وهذا ما أكدناه منذ البداية واتفقنا عليه مع الخبراء المتخصصين في الجباية البترولية في وزارة المالية وكذا مع القانونيين العاملين في القطاع. فيما يخص الأنابيب واحتكارها من طرف الدولة كان موجودا سابقا، واسترجعناه.

فيما يخص السؤال الثاني - سيدي الرئيس - وهل من الضروري اللجوء إلى ما يسمى بالمحروقات غير التقليدية أم لا؟ أم هي مجرد نزوة؟ أكثر من 90%

احتياجاتنا في الطاقة مستقبلا، وكذلك يعد ذلك مدخولا للجزائر لتكميل الجهود فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا جيد!

حددت في الماضي فترة ست أو سبع سنوات للإنتاج وتملك في هذه المدة نسبة جباية منخفضة، وبعد سبع سنوات أي بعد استعادة رأسمالك، حينها ترتفع قيمة الجباية، وهذا ما كان معمولا به في الماضي في قانون سنة 1986، فالشركات لم تحدد سابقا قيمة الجباية، فهذا أمر لا يقبله أحد، لا مسؤول ولا تقني ولا فني - إسمح لي سيدي الرئيس لأنني سأسهب قليلا - كان سعر البترول في سنة 2005 يتراوح ما بين 20 و30 دولارا للبرميل، فإذا وجدت الشركة الأجنبية حقلا، ماهي المدة التي يجب أن تمنح لها؟ كنت قد أجبنا سابقا أنها تتراوح ما بين 6 إلى 7 سنوات لغاية استرجاع رأسماله، فقمنا بالاطلاع على قيمة رقم الأعمال، بعملية حسابية ماهو الرقم الذي سنصل إليه بقيمة 20 دولارا والحقل بمليار دولار ولما يصل إلى مليار دولار نقوم برفع القيمة تدريجيا، ولما يصل إلى ما قيمته 5 مليارات ترفع القيمة إلى أقصى حد، ولكن لا أحد فكر في أن سعر البرميل من البترول يمكنه أن يصل إلى 100 دولار بسرعة، لكنه ورغم ذلك فإن بعض الشركات تحصلت على قيمة 5 مليارات في ظرف أقل من سنة، وفي ذلك ترتفع الجباية من مستوى أدنى إلى مستوى عال جدا، إلا أنها لا تقبل أن ترفع قيمة الجباية إلى أقصى حد وتبرر ذلك بعدم استرجاعها لرأس مالها بعد وبأن التكاليف قد زادت لما ارتفع سعر البترول، وكل الأسعار ترتفع، ففكرنا في الأمر ورجعنا إلى ما كنا نقوم به من قبل، وما دامت الجباية مرتبطة بالأرباح، فإذا ارتفعت قيمة الأرباح تدفع جباية أكبر، ولما لا تربح كثيرا تدفع جباية أقل، وجميع الدول تقوم بهذه العملية وهو أمر متعارف عليه ولسنا الوحيدين في العالم الذين قمنا بذلك.

هناك رقابة مشددة حول هذه الجباية، المشكل مرتبط بالتكاليف، فنحن نعرف مقدار تكاليفه، حتى الأموال التي يأتي بها المستثمر من الخارج لتغطية تكاليفه معلومة وماله محسوب من طرف البنك الجزائري إلى آخر فلس، فهو لا يستطيع الهروب إلى



الصخور التي رأيتموها من قبل وصعب أن يستخرج الغاز أو البترول من هذه الصخور، ولكنها كلها صخور، ماذا تعني كلمة بترول في اللغة الأصلية؟ هي الزيت المستخرج من الصخر، فكل بترول سواء كان تقليدياً أو غير تقليدي يستخرج من الصخور، وهذا ليس بئر ماء تأتي وتأخذ منه ولكن كله موجود في الصخور، ونستخرجه من هناك، لما تكون التقنيات سهلة المنال يكفي حفر بئر ونقوم بالاستخراج وعندما تكون العملية صعبة يجب توفر التقنيات، يجب أن نحدث شقا في الصخور ونستخرج منه الطاقة، لوجود الصلصال داخل هذه الصخور، نحن نملك احتياطات كبيرة تصل مقدار 10 مرات ما نملكه اليوم، واحتياجاتنا المستقبلية في الطاقة الداخلية تزداد كل يوم، واقتصادنا يحتاج إلى المزيد من الدخل، ماذا سنفعل؟ هل ستقدم لي الميدالية الذهبية للبيئة، ونترك الوطن بدون غطاء طاقي ونترك الوطن بدون تنمية اقتصادية واجتماعية، نعم «سوناطراك» تقلدت الميدالية الذهبية للبيئة هذه السنة من قبل البنك العالمي لأننا خفضنا من حرق غاز «التورشاج»، اليوم صحيح أننا نحافظ على البيئة بصفة مستمرة وتحصلنا - أي مؤسسة «سوناطراك» - على الميدالية الذهبية فيما يخص تخفيض الغازات التي كانت تُحرق في حاسي مسعود وفي الحقول الأخرى، خفضنا تقريبا من 12 مليار إلى 3 ملايير<sup>3</sup> م ومازلنا مستمرين ومن الآن إلى مدى سنة أو سنتين لن يبقى أي شيء، نحن نملك خيرات رزقنا الله إياها ونحن نملك احتياجات كبيرة، ماذا نفعل؟ ما هو البديل؟ الطاقة الشمسية محدودة وغالية! الطاقة النووية تسبب أخطارا! ولا نملك الفحم، هل نلجأ إلى مادة الخشب، فنقضي على ما نملكه من غابات؟! ماذا نفعل؟ معلوم أن هناك خطورة، معلوم أنه يجب أن يأخذ كل شخص منا حذره، ليس هناك شيء ثمين مثل الماء، فكيف لا نحافظ عليه؟ هل تظنون أن أي مسؤول في أي قطاع وزارى أو مسؤول في الحكومة لا يحافظ على البيئة أو على المياه؟ هذا غير مقبول أبدا! وقبل أن نشرع في البحث والاستغلال، يجب موافقة مجلس الوزراء، وهذا يعني موافقة رئيس

نحصل عليه من المحروقات، فيما يتعلق بالطاقة في المستقبل، فسيأتي يوم ولن تنتج آبار حاسي الرمل وحاسي مسعود! واليوم بواسطة التقنيات الموجودة لا نستطيع استخراج إلا نسبة 25% من البترول الموجود في آبار حاسي مسعود، فإذا أردنا الاستمرار في استخراج البترول في المستقبل لغاية 20 سنة أو 30 سنة، يجب اللجوء إلى استعمال التقنيات غير التقليدية شئنا أم أبينا، فيجب أن يكون هناك حفر الآبار بالطريقة الأفقية، وقد بدأنا في ذلك، ونحن نملك المئات من الآبار المحفورة بالطريقة الأفقية، وهي تقنية معروفة في الصناعة البترولية وتستعمل منذ 40 سنة، فلماذا نبقى آخر مستعمل لها؟

يوجد في العالم مليوناً عملية من هذه العمليات، مليون منها يسمى (Les gaz de schiste) وهناك من يقول «القنبلة الذرية»، هي ليست كذلك فهي تشبه الفحم، حجر، ولو جاءت من رقان، ها هي!

احتياطياتنا اليوم من حقول البترول تقليدية، لن تكفي في المستقبل، والمتخصصون هم من يقول ذلك وهذه ليست نزوة أو تخويفا وإنما هي حقيقة، سيأتي عليها يوم وتنفد، 20 أو 30 سنة المهم أنها ستنفد وهذه هي الحقيقة، ولا تنتظروا أن أخبركم متى ذلك، لن أقول حتى وإن كنت أعلم بذلك، وسيأتي يوم ولن تكفي، وسيأتي يوم يقول فيه المسؤولون توقفوا عن التصدير، يجب ترك الباقي للأجيال اللاحقة ولتغطية احتياجات الطاقة في الوطن، هل نملك اقتصادا قويا نستطيع أن نغطي به احتياجات الوطن! لمواصلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية؟ وكما قال الرئيس الراحل بومدين إذا كنا نستطيع أكل التراب فلننفع! نحن مستعدون إن كانت هناك ضرورة ولكن نملك خيرات رزقنا الله إياها، ولا بد من معرفة أن احتياطات الغازات غير التقليدية تساوي عشر مرات احتياطات ما نملكه اليوم على الأقل، وهذه أولى التقديرات، مازلنا لم نمر إلى الدراسة العميقة في هذا الشأن، فالصخور التي تحتوي على (Les schistes) لا تختلف عن الصخور الأخرى، هناك مؤشر واحد مختلف ألا وهو النفاذية، ليس هناك فرق بينها وبين

متعلقة به وكل بلد له مصالحه، كل طرف يقوم بمجهوداته وكل طرف يحصي ثرواته ويحدد مصالحه؛ وهذا المثال قدمته فيما يخص الطاقة النووية، هل تعرفون كمية المياه المستعملة في الطاقة النووية من هذه البلدان؟ مقدار 40 مليار متر مكعب سنويا، أعيد 40 مليار متر مكعب سنويا، كل بلد له صلاحياته الخاصة؛ غدا إذا توجهنا إلى استغلال هذه المواد الموجودة بكثرة في بلادنا والمعروفة اليوم إذ توجد بمقدار 10 مرات - على الأقل - الموجودة في الحقول التقليدية، هل نتركها ونستورد في المستقبل من بلدان أخرى البترول والغاز؟ ربما من أمريكا التي كنا نصدر لها، كم ندفع؟ هل تعرفون ثمن 100 مليون طن؟ 100 مليار سنويا! إذا كنا نملك اقتصادا قويا كالذي تملكه الدول المتقدمة ونملك المال الكافي ولدينا إمكانيات، نوقف العملية ولننتقل الميدالية الذهبية للبيئة، لكن إذا كنا لا نملك اختيارا، ماذا نفعل؟ كل واحد منا يعتقد أن للحكومة اختيارا، وتملك الأحسن وتملك احتياجات، ونقول لا! توقف! حرام! يجب أن يكون كل شخص منا مسؤولا وبعيد النظر، ويحدد مصالحنا أولا، الماء المستعمل، يقولون إنه بمقدار 10 آلاف م<sup>3</sup> للبئر الواحد، أكرر العملية وأضيف 1000 بئر سنويا، بـ 10 آلاف ونحدها لمدة 40 سنة، كم سنحصل؟ سنحصل على 400 مليون م<sup>3</sup>، أهذه مشكلة؟! اليوم نحن نستعمل 70 مليون م<sup>3</sup> للسنة، بعد عشر سنوات ستصل إلى 700 مليون م<sup>3</sup>، ونستطيع أن نستعمل الماء المالح وقد توصلت الدراسات الحالية إلى أن الماء المالح يصلح لذلك، وربما أحسن، ويمكن استعمال نصفه في عملية الرسكلة وتصل هذه العملية حتى إلى نسبة 80%، فتستخرج هذه المياه، وتعالج ويعاد استعمالها مرة أخرى، هنا محافظة ومراقبة شديدة لحماية الطبقات الجيولوجية التي تحتوي على المياه، أكرر كل مرة أننا نملك 10 آلاف بئر على الأقل في الجزائر، فهناك متخصصون وتقنيون لحماية هذه الطبقات الجيولوجية التي تحتوي على المياه، لا يوجد خطر أكبر من المحروقات التقليدية، فهو نفس المبدأ، ليس هناك فرق كبير بل ليس هناك فرق أصلا بين ما يسمى بالبئر التقليدية وغير التقليدية، وتمر هذه الآبار كل يوم على

الدولة وموافقة جميع القطاعات المهمة بهذا الأمر، ليس هناك بلد يتخلى عن الحفاظ على البيئة والمياه، هل يكره الأمريكيون وطنهم؟ والألمانيون والصينيون والإنجليزيون والروسيون، هل هؤلاء يكرهون أوطانهم؟ هل تحتاج السعودية إلى محروقات أخرى، فهم بصدد الاستغلال؟ طبعا هناك خطورة، لكن يجب العمل بحذر، ألم تكن هناك خطورة عندما بدأنا العمل في صناعة الغاز الطبيعي المميع؟ أتدرون أن الدول التي تصدر لها الغاز في البواخر امتنعت عن استقبالها خوفا من انفجار قنبلة في الميناء فتدمر مدينة بكاملها، وبالتالي معلوم أن كل صناعة فيها أخطار، أعطيك مثلا فقط عن الذهب، هل تعرفون المادة الكيميائية التي نستعملها لاستخراج الذهب؟ هي مادة (Cyanure)، لا يوجد مادة سامة أقوى منه ونحن نستعملها إلى حد الساعة، هل نوقف إنتاج الذهب؟ اليوم كل بئر نحن بصدد العمل به يحتوي على مواد كيميائية تساعد في عملية الحفر، في (Les boues de forage) ولحماية تلك الطبقات نستعمل مواد كيميائية، كل يوم نحن نستعمل هذه المواد، لكن بحذر، ولدينا أشخاص مختصون ومتكثرون لحماية هذه الطبقات الجيولوجية، صحيح أن هناك بعض البلدان التي عارضت استعمال هذه الطريقة ولكنها في المقابل تملك طاقة نووية كبيرة جدا، فـ 75% من الطاقة الكهربائية مصدرها الطاقة النووية، لما وقعت الكارثة في اليابان، ولما قررت ألمانيا ألا تستعمل الطاقة النووية، كان جيرانها يملكون الطاقة النووية ويصدرونها وعرفت أنها ستحدث ضغطا من هذا الجانب، علما أن الطاقة النووية هناك ليست مهمة بقدر الصناعة النووية، لأنهم يصدرون هذه المحطات النووية، وهناك استعمالات أخرى لا داعي للتكلم عنها، ولكن هدفهم هو استمرار الصناعة والحفاظ على الصناعة النووية بأي سعر ممكن، لدينا معلومات حول الدراسات التي قاموا بها، فقبل أن تنشر الدراسة المتعلقة فيما يخص هذه التقنيات الجديدة - مع العلم أن هناك بلدان تملك احتياطات منها - قرروا منعها قانونيا وذلك حفاظا على الصناعة النووية الخاصة بهم، كل بلد يملك خصوصيات

على المواد البتروكيميائية، هذا النقص سنقضي عليه تماما والذي كان موجودا أحيانا في بعض المناطق. هذا فيما يخص المواد البترولية، أما فيما يخص الكهرباء قلت إنه خلال خمس سنوات سننشئ 12 ألف ميغاواط من الكهرباء وكذلك الآلاف من الكيلومترات من خطوط النقل وكذا بذل جهود كبيرة فيما يخص التوزيع وتحسين نوعية الخدمات فيما يخص الكهرباء. أما فيما يخص الطاقات المتجددة، فنحن نملك برنامجا بثلاث مراحل، لم نرد التسرع ونحضر كل شيء من الخارج ونضع ألواحا شمسية ونقوم بالإشهار، وربما عمال من بلدان أخرى قاموا بصناعتها، نحن نملك محطة واحدة أنشئت في حاسي الرمل في سنة 2011، تشتغل بالشمس وتشتغل بالغاز الطبيعي، وهذه تجربة أولية لمعرفة كيفية عمل هذه المحطات.

ثانيا، نملك محطة أخرى كتجربة في غرداية (20 mégas watt) تستعمل فيها جميع أنواع تكنولوجيات الطاقة الشمسية (Les photos voltaïques) نلاحظ مدى تكيفها مع درجة الحرارة ومع الغبار - أي الرياح الرملية - وكذا ملاحظة مدى مردوديتها في هذا النوع من المناخ.

نملك في نواحي العاصمة مصنعا مختصا في إنجاز الألواح الشمسية، وسيبدأ في 2014 بصناعة ما قدره 200 ميغاوات من الطاقة، وسنعمل على تعميم الطاقة الشمسية الخاصة (Les photos voltaïques) كل سنة 200 ميغاوات، وسننشئ حاليا ثلاث محطات للطاقة الشمسية والتي سوف نقوم بالإعلان عن المناقصات قريبا، ستجهز في مدة سنة ونصف أو سنتين وتكون الطاقة الشمسية صافية غير ممزوجة بالغاز، رغم كل المجهودات المبذولة في هذا الميدان ورغم التكاليف ورغم الاستثمارات - للأسف - تبقى غير كافية، وإن كانت سهلة المنال إلى هذه الدرجة، فلماذا لا تقوم بلدان كالولايات المتحدة الأمريكية وبلدان متقدمة أخرى باستعمال الطاقة الشمسية لتغطية احتياجاتها بنسبة 100%؟ والجواب: لأن الطاقة الشمسية مكلفة جدا، صحيح أننا نملك العناصر اللازمة، فنحن نملك الأرض وهي شاسعة

الطبقات الجيولوجية التي تحتوي على المياه وهي محمية من طرفهم ولهم طريقة خاصة لذلك، وهناك وكالة مهمتها مراقبة هذه الأمور؛ فيما يخص كمية المياه لا يوجد خطر، لا يوجد خطر فيما يخص حماية البيئة والمياه أكثر مما هو عليه اليوم، حتى هناك من تكلم عن الزلزال، ويقولون إنكم أحدثتم الزلزال، وهذه الزلازل المحدثه سببها الدراسات الجيوفيزيائية لمعرفة ما يوجد بباطن الأرض، هذه تقنيات معروفة ومعمول بها، وهل تعلمون هذا الزلزال المحدث درجته أقل ما تحدثه شاحنة تمر أمام المنزل، لا أتكلم عن القطار أو الميترو، فدرجة فاعليتها أقل بكثير من ذلك، وهناك مثل فرنسي يقول: «من يرد أن يقتل كلبه يقول إنه مصاب بداء الكلب»، ونحن لسنا مصابين بداء الكلب، نحن نحمي مصالح الوطن.

فيما يخص سياسة الأمن الطاقوي للوطن، فهو لا يتمثل في التنقيب والاستكشاف، هذه مرحلة لازمة من مراحل أخرى، فيما يخص التكرير، نملك حاليا 25 مليون طن من قدرة التكرير في الوطن وهي غير كافية، نحن نضاعف قدرات التكرير بمصانعنا التي تصل تقريبا إلى 32 مليون طن، بالإضافة إلى ذلك قررنا أن تكون هناك 6 مصانع للتكرير في المستقبل وتكون طاقتها ما بين 30 إلى 35 مليون، وسيكون إنجازها في الخمس سنوات القادمة، كذلك فإن كل مصنع تكرير سيملك شبكة خاصة بالصناعات البتروكيمياوية، كل منطقة تملك مصنع تكرير نحاول أن تحتوي على صناعات بتروكيميائية التي مصدرها مواد التكرير، أيضا ستكون هناك شبكة تخزين ستقضي على مشكل عدم الاكتفاء بالنسبة لبعض المناطق، إجابة على سؤال الأخ المحترم من ورقلة والذي قال إنهم على مسافة قريبة من حاسي مسعود ولا يملكون مادة المازوت والبنزين.

مخزون اليوم غير كاف، فالدولة ساعدت ودعمت شركة نافطال بـ 200 مليار دينار لإنشاء محطات جديدة للتخزين التي تستطيع أن تصل غاية 2020 إلى مخزون 30 يوما، أي 30 يوما من الاستهلاك في جميع نواحي الوطن، بالإضافة إلى ذلك سندعم كل محطة تكرير لامتلاك على الأقل 300 ألف طن مخزون زائد

والشمس متوفرة أيضا وهي تساعدنا على ذلك إلا أن التقنيات والتكاليف تبقى كبيرة.

أتمنى - سيدي الرئيس - أني أجببت على الكثير من التساؤلات، وإن كنت قد نسيت بعض الأمور ولم أجب على كل التساؤلات، فأنا أعتذر من الإخوة الأعضاء، وشكرا السيد الرئيس.

**السيد الرئيس:** شكرا للسيد الوزير على هذه الردود الإضافية والتي سعيتم من خلالها للإجابة على الانشغالات التي عبر عنها الواحد تلو الآخر في هذه الهيئة؛ لأن الموضوع شائك وليس إقلا لا أو تشكيكا في نوايا الطرف الآخر، أي الحكومة، وإنما هي الرغبة في السعي لمعرفة الحقيقة وذلك لأنه عندما يخرج الواحد منا إلى الشارع أو يكون بين العائلة، أو في الصحافة، قد يسأل عن سبب موافقتكم على القانون وهناك أكثر من نقطة ظل مطروحة حوله، فإذا طرحت الأسئلة الحساسة فهذا لأنها كانت ضرورية، وردودكم كانت في المستوى وأحاطت بكافة الجوانب الخاصة بالموضوع، وطبعاً ونحن في برلمان وفي مجلس، والمجلس يطرح الأسئلة والحكومة ترد، وتبقى الكلمة الأخيرة للقاعة عندما نحدد الموقف من مشروع القانون.

غدا - إن شاء الله - سنستأنف أشغالنا على الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وسنخصص الجلسة الصباحية لتقديم ومناقشة مشروع القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2010، وفي المساء سوف نناقش مشروع القانون المتضمن الموافقة على الاتفاقية التي تتعلق بضبط الحدود البحرية بيننا وبين تونس، وبالنظر لكون الاتفاقية ستناقش بعد العرض مباشرة، سنصوت عليها مباشرة، وعليه فالنصاب مطلوب في هذه الجلسة، أقول في الجلسة المسائية؛ شكرا لكم جميعاً؛ والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الخامسة  
والدقيقة الخامسة عشرة مساء**

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأربعاء 16 ربيع الثاني 1434

الموافق 27 فيفري 2013

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587